

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الثلاثاء ،
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثانية والعشرين

(نيبال)

السيد رانا

الرئيس :

- المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

- برنامج العمل

.../...

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.22
21 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠ .بنود جدول الاعمال من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاحالسيد بقبيني أديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إن انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى ، بعد ما أبديتموه من كفاءة ومهارة فائقتين إبان رئاستكم لآعمال مجلس الأمن هو اعتراف بخصالكم كدبلوماسي مرموق ورجل دول حكيم . فتفضلوا بقبول حار تهانئ وفدي الذي يطمئنكم الى تعاونه الكامل معكم خلال فترة ولايتكم . كما أنني أرجو لسائر أعضاء المكتب الذين سيساعدونكم في النهوض بأعبائكم ، النجاح الكامل في مهمتهم .

إننا نعكف على مناقشة جميع المسائل المرتبطة بنزع السلاح العام والكامل بالصورة المنصوص عليها في إعلان دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح الذي يعزى الى الاسترخاء في وقت أخذ توتر العلاقات بين الشرق والغرب يتلاشى فيه ابتداء من ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في واشنطن ، بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المعاهدة الخاصة بالقضاء على قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى وهي المعاهدة التي تم التصديق عليها في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ولذلك يرى وفدي أن نزع السلاح لم يعد مجرد هدف مثالي يجب أن تسعى الدول الاعضاء الى بلوغه بل غدا حقيقة يمكن أن تتجسد في مستقبل غير بعيد . فتلک المعاهدة ، ذات البعد التاريخي ، التي أضيفت اليها منذ ذلك الحين معاهدات أخرى وقعتها الدولتان العظميان ، تخفض الى حد كبير الترسانات القائمة حاليا وتفتح آفاقا مشجعة ندعو الدول النووية الأخرى الى الاحتذاء بها .

ويبشر ذلك المناخ الجديد السائد بين أكبر دولتين نوويتين في العالم برؤية وصورة جديدتين للعلاقات الدولية تمهدان لعهد من الوفاق الحقيقي من شأنه أن يبديد أي تهديد قد يحدث بالسلم والأمن الدوليين .

وبمجرد أن تتفق أكبر الدول النووية ، وهي أيضا ، الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، على القضاء تماما على الحرب الباردة التي طالما أفسدت العلاقات بين الشرق والغرب منذ الحرب العالمية الثانية ، سيبزغ أمل في أن يعكف المجتمع الدولي بقدر أكبر على مشكلة الفقر في العالم واستدانة بعض البلدان وتحسين أحوال البيئة ، وخفض مخزونات الأسلحة ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث ، ومن ثم ، فإن انتهت المشاكل الحاسمة التي تواجهها البشرية في الوقت الراهن إلى حل مُرضٍ بفضل تضافر جهود الدولتين العظميين سيكون من شأن تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، الذي يساعد على الانفراج بين الشرق والغرب ، أن يخمد جذوة الصراعات الاقليمية وبؤر التوتر التي تهز المجتمع الدولي في الوقت الحاضر .

وسوف يتسنى قيام تعاون عسكري بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو اللذين اتجهت العلاقات فيما بينهما إلى منعطف جديد تماما ، وفي هذا السياق ، تحديدا ، ينظر وفدي إلى مسؤوليات الدول في عمليات نقل الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل إلى بعض البلدان ، مما أتاح لبعضها الافراط في التزود بالمعدات العسكرية إلى حد انتهاج موقف عدائي ولف حيال بلدان على خلاف معها ، وتحدي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وكذا أحكام الميثاق الداعية إلى تسوية النزاعات سلميا .

وينصرف هذا ، للأسف ، إلى بلد غير منحاز ، هو العراق ، الذي تمكن ، بفضل مساعدة بلدان أخرى مجهزة عسكريا ، من تكديس أسلحة مروعة ، منها بوجه خاص أسلحة كيميائية ، هيأته لارتكاب عمل عدائي ضد بلد آخر ، هو الكويت ، الدولة الصغيرة التي لا تملك وسائل دفاع عسكري تذكر ، والتي تصبو إلى السلم وتتطلع إلى الحماية القانونية من جانب الأمم المتحدة ، وتنشد الأمن على الصعيد الداخلي ، فإمعانا فسي الصلف إلى حد تجاهل أحكام المادة ٢ من الميثاق التي تدعو جميع الدول إلى الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في خلافاتها مع الدول الأخرى أو عن أي عمل آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة قام العراق في ٢ آب/أغسطس

١٩٩٠ باجتياح الكويت وجعلها محافظته التاسعة عشرة كما لو كان من حق أي دولة في منظمنا تملك ترسانة عسكرية قوية أن تستخدم ، في أي وقت ، تلك الترسانة لمهاجمة أو ضم أو اجتياح بلدان أخرى أضعف ، وأصغر حجما وأقل تجهيزا من الناحية العسكرية ، تقع في جوارها .

إننا بصد انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي وأحكام الميثاق . ويجب على العراق أن يكف عنه فورا وأن يعيد للكويت سيادتها ، وسلامتها الإقليمية وسلطتها الشرعية .

هكذا ، كما يقول البرت شفايتزر ، "فقد الإنسان القدرة على التكهّن بتبعات أعماله والتحسب لها" . وينطبق هذا القول المأثور على المأساة السائدة حاليا في الكويت ، وهو قول يجب أن يتعظ به العراق باعتباره معتديا وغازيا . ذلك أن العواقب التي يمكن أن تترتب على أعمال عدوانية مثل تلك التي يرتكبها العراق حيال الكويت ، والرعايا الكويتيين والأجانب ، والدبلوماسيين الذين لم تحترم حصانتهم الدبلوماسية ، وكذا تجاه الرهائن المحتجزين في سياق تلك الأزمة ، هي عواقب وخيمة لا بد أن يتحملها العراق وحده إن عاجلا أو آجلا .

لقد غدت حروب العالم الثالث في نفس خطورة أي حرب نووية محتملة . فمنذ هيروشيما وناغازاكي ، فاقت الحرب التقليدية الحرب العالمية الثانية من حيث عدد الضحايا الذين سقطوا بها . وأنه ليكون أمر محزن للبشرية أن تشهد حربا أخرى في الخليج الفارسي يقف فيها أحد بلدان عدم الانحياز ، بسبب عناده ونزعتة الجاهلية إزاء مبادرات السلم العديدة التي طرحت عليه ، بمفرده ، في مواجهة قوات كثيرة متحالفة ذات قوة ضاربة جبارة تتجسد في تكديس الأسلحة البالغة التطور ، وانتشار السفن الحربية الحاملة لترسانات مروعة في الخليج الفارسي ، ومن ثم لا تنتظر سوى أمر من قادتها لتشرع في تدمير العراق تدميرا شاملا .

إن البشرية قاطبة ستعاني إذا ما استخدمت الأسلحة النووية ، ومن المفروغ منه ، أيضا ، أنه لو استخدمت الأسلحة الكيميائية ، ستزهق آلاف الأرواح لا شيء إلا

لمجرد تملب بلد في انكار حق الكويت في الوجود كدولة ذات سيادة وهي البلد العضو في منظمتنا ، وفي حركة بلدان عدم الانحياز ، وجامعة الدول العربية .

ومن ثم ، فإن نقل الاسلحة له نفس خطورة انتاجها وتخزينها واستخدامها . ولذا ما برج وفندي يؤيد القرار ١١٦/٤٤ نون المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ والمتعلق بنقل الاسلحة على الصعيد الدولي ، والذي يدعو جميع الدول الاعضاء الى إبلاغ الامين العام بوجهات نظرها ومقترحاتها في هذا الخصوص . وينبغي لمؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة الوحيدة للمفاوضات متعددة الاطراف ، أن يولي عناية خاصة لتلك المسألة كيما يخلص الى توصيات تحظر على الدول نقل أسلحة الدمار الشامل الى دول أخرى تطلب اليها ذلك ، ولكن ليس من شأن مطامحها السياسية أن تكفل السلم والامن الدوليين .

كما تناط بمؤتمر نزع السلاح مسؤولية إحراز نتيجة ايجابية في المفاوضات بشأن الاتفاقية الخاصة بحظر انتاج الاسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها . فالخطر الذي تمثله تلك الاسلحة غني عن أي بيان ، نظرا لانخفاض تكلفة انتاجها وسهولة استخدامها في الصراعات الاقليمية أو في الحروب بين الدول . ومن ثم يجدر التعجيل باختتام العمل بشأن الاسلحة المذكورة بغية تجنب البشرية فظائعها وأشرها المروع على الإنسان .

كيف يمكننا أن نبني عالماً أفضل إذا كانت البيئة التي نعيش فيها تعرض كوكبنا للخطر ؟ إن سباق التسلح النووي على اختلاف أشكاله ، في الفضاء الخارجي وتحت الماء وعلى الأرض ، يعرض العالم لتدمير ذاته . هل يمكن للنفائات الصناعية السامة أن تحسن ظروف معيشة المواطنين في كوكبنا ؟ إن وفدي يعتقد أن الأسلحة التي يثيرها سباق التسلح النووي بمختلف أشكاله والتخلص من النفائات الصناعية السامة ، لا يمكن أن يجيب عنها على نحو مناسب سوى الدول التي تتورط في هذه الممارسات . ومأساة تشيرنوبل في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دليل واضح على ذلك .

إن أمن كل دولة عضو في منظمتنا يعتمد على مجموعة من العناصر ، داخل البلد وخارجه ، يمكنها في أي وقت أن تخفض من حرية ورفاه الأفراد . ذلك أن أمن المواطن ، أي مواطن ، في مطلع القرن الحادي والعشرين ، وحماية حقوق الإنسان الأساسية ، لا ينفصلان عن أمن الدول ، وعن الأمن الدولي في مجموعه .

وفي الوقت الذي نرى فيه أن حقوق الإنسان وحياته الأساسية تنبعث من جديد على نحو لم يسبق له مثيل في جميع بلدان العالم ، وبصفة خاصة البلدان التي لم تكن الديمقراطية فيها تحظى بالقبول ، يجب علينا أن ننظر إلى جميع الصراعات الإقليمية ، أو حتى بعض الأزمات من وجهة نظر حقوق الإنسان ، لأن هذه الحقوق تتضمن الحق في الحياة والحق في الأمن الشخصي والحق في التمتع بالحرية الأساسية والحق في المشاركة في العملية الديمقراطية داخل المجتمع الذي يعيش فيه الفرد والدولة التي ينتمي إليها . وبلدي زائير ملتزم بهذا المسار وهو يعتزم احترام حقوق جميع مواطنينا وكذلك

حقوق جميع المواطنين في البلدان الأخرى التي تشاطرها الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية) : إن وفد بلادي يضم موثمه

لمن أعربوا لكم عن تهنيتهم برئاسة هذه اللجنة الهامة ، كما يغتنم هذه المناسبة ليعرب عن تقديره للدور الذي لعبه سلفكم السفير تايلهاردات ، من فنزويلا ، في إدارة هذه اللجنة ، كما يتقدم بالتهاني لأعضاء المكتب مشيدا بالطريقة التي تؤدي بها الأمانة مهامها في هذه اللجنة .

إنه ليسعد وفد بلادي أن الحوار في هذه اللجنة حول مسائل نزع السلاح يبدور الآن في ظل ظاهرة انتهاء الحرب الباردة والتفاهم بين الدولتين العظميين ، وتعاطف ثقة الدول الاعضاء في تعزيز دور الامم المتحدة وسيادة المثل العليا يتضمنها الميثاق .

لقد قطعت الدولتان العظميان مرحلة متواضعة باتجاه إنهاء سباق التسلح النووي ووقف التجارب النووية . ومع أن هذا الامر يدعو للتفاؤل إلا أن الشعوب لا تستطيع تجاوز مشاعر القلق والخوف بانتظار الوصول الى الوقف الكامل للتجارب النووية ، إذ هناك من يقول إنه لابد من وقف التجارب الآن لتتاح لنا فرصة البقاء والاستمرار ، وإلا فإن العالم سيواجه حتفه لا محالة .

إن النزوع الى السلام والامن يتجلى في رغبة الإنسان بالعيش حياة طبيعية خالية من كل أشكال التهديد النووي . لقد غدت هذه الرغبة تعبيراً عن تمسك الإنسان بوجوده وبضرورة توفير مستقبل أفضل للأجيال القادمة .

إن مثل هذا الامر لن يتحقق إلا بالقضاء الكامل على أسلحة التدمير الشامل ، لأن الإبقاء على أي مخزون من هذه الأسلحة مهما كان محدوداً سيشكل على الدوام كابوساً مرعباً لجميع البشر . ولذا فإن بلادي ومنذ مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ تدعو ، سواء أكان على الصعيد الدولي أو الاقليمي ، لإخلاء منطقة الشرق الاوسط وجميع مناطق العالم من أسلحة التدمير الشامل .

فخلال الدورة الرابعة والأربعين وفي هذه اللجنة بالذات وبعد التصويت على مشروع القرار المتعلق بالسلاح الكيميائي ، شرحت موقف بلادي من هذا القرار بما يلي :

"إن للجمهورية العربية السورية مصلحة وطنية حيوية ليس فقط في حظر الأسلحة الكيميائية بل وأيضا في حظر جميع أسلحة التدمير الشامل ، ففي منطقتنا بشكل خاص وفي العالم بشكل عام . وقد أكدت بلادي هذا الموقف بموافقتها على الوثيقة الختامية لمؤتمر باريس ، وهي تعيد الآن التأكيد على ضرورة الربط بين حظر الأسلحة الكيميائية والنووية وفقاً للاولويات التي أشارت

اليها الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨" (A/C.1/44/PV.41 ، ص ٨٥)

هذا على الصعيد الدولي ، أما على الصعيد الاقليمي فقد أخذت بلادي موقفا مماثلا في المؤتمر الوزاري الثالث لبلدان دول عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط والذي عقد في الجزائر العاصمة يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه لهذا العام . وقد أشار البيان الختامي لهذا المؤتمر الى موقف الجمهورية العربية السورية من هذا الموضوع وذلك في الفقرة ١٢ من البيان ، الوثيقة رقم A/45/357 المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ :

"لغت الوزراء الانظار من جديد الى المخاطر الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية على السلام والأمن الدوليين عموما ، وعلى منطقة البحر الابيض المتوسط خصوصا ، وكرروا بهذا الصدد قلقهم البالغ إزاء ما ورد باستمرار عن امتلاك إسرائيل للقذرة النووية ، مما يشكل تهديدا خطيرا للمنطقة ، وأكدوا من جديد موقفهم المتعلق بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط . وأعربوا عن دعمهم للمبادرة المصرية والاقتراح السوري الراميين الى تحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل تحت مراقبة دولية فعالة في إطار الأمم المتحدة" . (A/45/357 ، ص ٨)

(السيد عوض ، الجمهورية
العربية السورية)

إن رفض إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي بوجوب اخضاع مرافقها ومنشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية قد ساهم في زيادة حدة التوتر في المنطقة وأعاق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط .

ويلاحظ وفد بلادي أن مجلس الأمن الدولي لم يطلب إلا من إسرائيل على وجه التحديد إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . إلا أن إسرائيل لم تلتزم كعادتها بقرار مجلس الأمن ، وكما تفعل الآن وفي هذه الايام تماما ، كما تجاهلت ادانتها من قبل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستمرارها برفض التخلي عن الأسلحة النووية واخضاع مرافقها النووية وخاصة مفاعلها النووي في ديمونة لضمانات الوكالة الدولية ، وأخذت إسرائيل بدلا من ذلك تتعاون مع جنوب افريقيا لتطوير صواريخ متوسطة المدى وسبل إيصالها الى أهدافها مما يؤكد للعالم مخاوف الدول العربية والافريقية من جراء هذا التعاون الذي يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم في آسيا وافريقيا .

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتوسع في انشائها يساهم الى حد بعيد في تقليص مخاطر المجابهة النووية ويقلل من مخزون هذه الأسلحة ويحد من نقلها ويعزز نظام عدم انتشارها في العالم . ولذا فقد طالبت الجمهورية العربية السورية بتنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية وتنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام ، ودعم الجهود الدولية الرامية الى عقد مؤتمر دولي لتحقيق ذلك ، كما تؤيد مفاوضات الوحدة بين الكوريتين وجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية .

إن تفاقم ظاهرة انتشار الأسلحة النووية يدعو الى الإسراع في وضع ترتيبات دولية فعالة من شأنها تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية واتخاذ تدابير سياسية وقانونية دولية تعطي هذه الدول ضمانات لحمايتها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها .

(السيد عوض ، الجمهورية
العربية السورية)

لقد أصبحت مسائل نزع السلاح من أكثر المسائل إلحاحا في وقتنا الحاضر بعد أن تحول العالم الى ترسانة من الأسلحة ذات التدمير الشامل . وإن عالمنا اليوم الذي امتلك القدرة لتوفير حياة أفضل للإنسان بفضل التقدم التكنولوجي امتلك في الوقت نفسه الوسائل الكفيلة بإنهاء مظاهر الحياة على الأرض ، وما من شك في أن تحقيق انجازات هامة على الطريق نحو نزع السلاح يوفر لكافة الشعوب المناخ الضروري لتنميتها وتقدمها وازدهارها . فنزع السلاح والتنمية أصبحا اليوم التحديين الرئيسيين اللذين يواجههما المجتمع الدولي ، فلما أن يستمر العالم في تبيذير موارده على انتاج وتخزين وسائل الدمار والقتل وإما أن تحول هذه الموارد لصالح التنمية والبناء .

إن الحالة الراهنة للوضع الدولي تتطلب أن تصبح مبادئ نزع السلاح الواردة في ميثاق الأمم المتحدة جزءا أساسيا من أي جهود جماعية تسعى الى تحقيق عالم آمن ، وإن وفد بلادي يرجو أن تؤدي الأمم المتحدة في ظل ميثاقها دورا رئيسيا في مجال نزع السلاح وتعزيز الامن الدولي لتحقيق نظام دولي جديد يقوم على أساس القيم الإنسانية العليا .

السيد كويغلير (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسير وفدي على عادة التكلم في بنود محددة من جدول أعمال اللجنة . ونظرا لان النمسا تتشرف اللجنة التحضيرية التي ستبدأ عملية عقد مؤتمر قمة باريس المعني بتخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، فاسمحوا لي أن أناقش بإيجاز البند ٥٦ (د) من جدول الاعمال المعنون "نزع السلاح التقليدي" .

إن نزع السلاح التقليدي ، لا سيما جزؤه المتعظم ذو التكنولوجيا المتقدمة ، جزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح . فمفهوم نزع السلاح الشامل والكامل اشتمل دائما على الجانب التقليدي على قدم المساواة من الأسلحة النووية . واحتمالات نزع السلاح النووي ستتميز كثيرا إذا خففت التهديدات التي تسببها القوات التقليدية .

واستنادا الى تخفيض القوات التقليدية ، وفر مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا إطارا لعملية إنشاء نظام جديد للتعاون الأمني في أوروبا . لقد ابتدأت عملية مؤتمر

أمن والتعاون في أوروبا قبل ١٥ عاما تقريبا في هلسنكي . وهي عملية مستمرة مفتوحة ، وتشكل اليوم جزءا أساسيا من الهيكل السياسي الأوروبي . وتطورت بنجاح الى آلية مرنة لموازنة مصالح الدول ال ٣٥ - الآن ٣٤ - المشاركة فيها .

ويبدو حاليا أن المفاوضات في فيينا ستتوصل الى اتفاق لنزع السلاح في أوروبا ، أقل من عامين بالمقارنة ب ١٤ عاما من المفاوضات غير المثمرة بشأن تخفيض القوات أيضا متوازنا ومتبادلا .

وهذا الاتفاق المنبثق عن جولة المفاوضات الاولى بشأن اتفاقية تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، سيكون نقطة انطلاق لنظام أمني جديد في أوروبا ، له إقامة توازن للقوات التقليدية مستقر ويمكن التحقق منه على مستويات منخفضة ، مما يقضي على احتمال شن هجمات مفاجئة ويقضي على القدرات الهجومية الواسعة نطاق . كما أنه يستدعي إزالة الأسلحة الزائدة والتحقق من تدميرها .

وتهدف المفاوضات المتوازنة بشأن تدابير بناء الثقة وتدابير الأمن الى تحسين الاحكام المتفق عليها في استكهولم في عام ١٩٨٦ وتوسيع نطاقها . وكانت ، الحلقة الدراسية عن النظريات العسكرية التي عقدت في اوائل هذا العام أحد المنجزات الهامة في محادثات تدابير بناء الثقة وتدابير الأمن . وقد جمعت هذه الحلقة الدراسية حول مائدة واحدة كبار المسؤولين العسكريين في منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو والدول المحايدة ودول عدم الانحياز . وقد احطنا علما بما حظيت به هذه الحلقة الدراسية من اهتمام ، وبالأراء التي ترى أن من الجدير المضي في عقد حلقات مماثلة في مناطق أخرى .

وإذا أمكن الاتفاق على تدبير جديد من تدابير بناء الثقة وتدابير الأمن ، وأعني آلية لبحث الأنشطة غير العادية ذات الطبيعة العسكرية ، سيتحقق بذلك إنجاز رئيسي نحو مزيد من الوضوح والصراحة في المسائل العسكرية . وفي هذا الصدد ، فإن رأينا في هذا الموضوع هو الرأي الذي أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة في هذه اللجنة .

إن ضمان الأمن التعاوني على المدى الطويل يتطلب اتخاذ تدابير سياسية محددة وإنشاء هياكل مؤسسية معينة . ويهدف اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي يعقد في الشهر القادم الى توفير هيكل مؤسسي لعملية هذا المؤتمر في المستقبل . كما أن اجتماعات القمة العادية واجتماعات وزراء خارجية كل دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ومرافق أمانة المؤتمر ، ومركز منع النزاعات - تشكل جميعها الإطار الاساسي للمجموعة الثانية من المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، التي تفضي الى عقد مؤتمر هلسنكي الثاني في عام ١٩٩٢ . ويغمر وفدي بالتشجيع لان عملية نزع السلاح وتدابير بناء الثقة ستكون مفتوحة عندئذ لجميع أعضاء مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا الذين يودون الاشتراك فيها .

لقد مثّل موضوع نزع السلاح التقليدي الاقليمي على جدول أعمالنا لسنوات عديدة . ويبدو أن التهديد النووي العالمي يتراجع أمام أخطار الحرب التقليدية

الاقليمية التي تستحق كل اهتمامنا . ولذلك نرى أن العملية الجارية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تتجاوز الاطار الجغرافي السياسي الذي تدور فيه المفاوضات الجارية الآن في فيينا . ونحن نعتز بأن النزاعات السياسية والعسكرية تتطلب نهجا وحلولا محددة لكل منطقة . ونتفق مع الوفود التي أعربت عن رأيها بأن البلدان قد تود أن تتحرى عن مدى ما توفره نتائج مفاوضات فيينا من العناصر اللازمة لبناء الامن والثقة في مناطق أخرى من العالم . ومن الممكن أن يتضمن نهج كهذا تدابير مختلفة : مثل ، الحوار المنتظم وتبادل المعلومات الكافية عن المسائل الأمنية والعسكرية ، وزيادة الصراحة والشفافية في مجال القدرة العسكرية ، والهيكل المؤسسي لمنع النزاعات والازمات وتسويتها . إن المقصود من وراء حلقة فيينا الدراسية المعنية بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والتي يجري تنظيمها الآن مع الامم المتحدة لعقدتها في شباط/فبراير ١٩٩١ ، هو توفير فرصة للتوصل الى نماذج مشابهة لهذه الحلقة يحتذى به في المستقبل . وهي الحلقة الدراسية الثانية من هذا النوع بعد الحلقة الدراسية التي عقدت في ايلول/سبتمبر في جامعة فيينا . وأود أن أشكر وكيل الامين العام ، السيد أكاشي ، لمساعدته القيمة جدا التي ستعزز الاضطلاع بتدابير بناء الثقة وتدابير بناء الامن في العالم .

وختاماً ، يود وفدي أن يؤكد أن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد أولت أهمية مماثلة لحقوق الانسان والحريات الأساسية والعلاقات الانسانية . وقد لعبت هذه العناصر دورا كبيرا في تيسير حدوث تغيير سلمي في أوروبا الشرقية . وقد أعطت علما مع بالغ الاهتمام بأن المتكلم السابق ، ممثل زائير ، قد أكد أيضا أهمية حقوق الانسان الأساسية في هذا المجال . فلا يمكن أن يتحقق الامن التعاوني اذا لم يؤخذ هذا البعد الانساني في الاعتبار بالقدر الواجب . والامن ، في لغة الوفود هنا ، متعدد الابعاد . ولا بد من تناوله بنهج متكامل . فهو يقوم على الاعتراف - بغض النظر عن الجانب العسكري - بأن هناك تهديدات عديدة لمعيشتنا ، ومحتنا ، وتنميتنا ، وبقائنا ذاته .

السيد فورونيتسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود فـي

بياني اليوم أن أعرب عن آراء وفد بولندا بشأن بندين من بنود جدول الأعمال يتصلان بعمل مؤتمر نزع السلاح - وأعني ، الأسلحة الكيميائية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . وأود أيضا أن أعقب بإيجاز على المسائل المتملة بفعالية المؤتمر ووسائل تحسينها .

لقد خلق التحول الجذري في الحالة الدولية مناخا سياسيا مؤاتيا لإحراز تقدم كبير في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وفي هذا الصدد ، من المشجع أن يستجيب مؤتمر نزع السلاح على الفور للإمكانيات الجديدة التي حققتها تلك التغييرات ، ويشجع في دراسة طرق ووسائل التكيف مع الحالة الدولية الجديدة وتعزيز فعاليتها . وعلى الرغم من النتائج المحدودة التي تحققت حتى الآن فإننا نعتقد أن الجولة الأولى من تبادل وجهات النظر بشأن جوانب متعددة من سير العمل في مؤتمر نزع السلاح ، بما فيها مسائل حساسة مثل جدول أعماله أو عملية صنع القرار - تبشر بالخير تماما . وفي رأينا أنه ينبغي مواصلة هذا العمل . وفي الوقت ذاته ينبغي أن ندرك أنه لا يمكن تحقيق جميع الأهداف الحيوية في خطوة واحدة . فلأسف ، لا تترجم التحولات السياسية على الفور إلى تدابير ملموسة لنزع السلاح في معظم الأحوال .

ولقد كان هذا هو سبب اقتراحنا بأنه ، الى جانب السعي من أجل صياغة اتفاقات جديدة لنزع السلاح ، وهي مسألة يجب أن تبقى من المهام الرئيسية للمؤتمر ، ينبغي إيلاء اهتمام مناسب بالاتفاقات المرحلية ، كصياغة بروتوكولات للتفاهم ، ووضع توصيات وإعلانات مشتركة بشأن تدابير بناء الثقة والأمن على سبيل المثال . وبالنسبة لبعض بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح على الأقل ، يبدو أن النهج التدريجي مستصوب أكثر من سواه . فبإمكانه أن يساعدنا على تحقيق بعض التقدم دون الانتظار لحين الانتهاء من صياغة مجمل عملية إعادة تقييم مفاهيم الأمن والمتغيرات في السياسات الاستراتيجية للدول والتحالف التي تجري حالياً والتي تستغرق بالضرورة بعض الوقت . ونحن مقتنعون بأنه من الأفضل أن نخرج بشيء ما بدلاً من الخروج بلا شيء طالما أنه من غير الممكن لنا الخروج بكل شيء بشكل سريع .

إن مسألة حظر الأسلحة الكيميائية تمثل البند الوحيد من بنود جدول أعمال المؤتمر الذي تعتبره كل الوفود تقريباً موضوعاً يانعاً تماماً لإبرام اتفاق مبكر بشأنه . وأدت الأحداث الأخيرة إلى جعل هذه المهمة أحد الحاحا بكثير من ذي قبل . إن وضع اتفاقية عالمية شاملة يمكن التحقق منها بشكل فعال مسألة طال انتظارها . ولقد بدأت المفاوضات بشأن تلك المهمة في العام الحالي بتوقعات كبيرة . وأدى مؤتمر باريس وكانبيرا إلى توليد زخم سياسي قوي ، ودللاً على وجود تفاهم مشترك على أن السبيل الوحيد للقضاء على الأسلحة الكيميائية هو أن نستكمل في أقرب وقت ممكن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير الموجود منها .

غير أنه مما يؤسف له أن نتائج المفاوضات المسجلة في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة تبدو متواضعة بالمقارنة بالتوقعات التي كانت منتظرة ، وذلك بالرغم من الجهود العديدة والمضنية التي بذلها رئيس اللجنة السفير هيلتنيوس وكبار معاونيه .

صحيح أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تعتبر من اتفاقات نزع السلاح المعقدة والمعقدة بشكل خاص . ويواجه المتفاوضون بشأنها مسائل تقنية صعبة كثيرة . إلا أنه يمكن إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بهذه المسائل أساسا . وهكذا لم يعد تعقّد هذه المهمة من الناحية التقنية هو الذي يعوقنا عن انجاز عملنا . ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأن جميع الشروط المسبقة والعناصر اللازمة لتحقيق انطلاقة حقيقية في مفاوضاتنا هي مسألة في متناول أيدينا نحن ، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار ما حققناه من تفاهم حتى الآن في عملية المفاوضات بمجملها ، كما يتضح في النص الذي يجري تطويره حاليا . ويمكن مفتاح الحل النهائي في عملية التحقق . إننا لا نزيد من أهمية الفوارق الموجودة بين النهج الخاصة بهذه المشكلة . فلدينا الآن على الأقل صورة أوضح للمواقف الحقيقية تجاه شتى الجوانب المتعلقة بالامتثال والتحقق . وقد حان الوقت لكي ندخل الآن في المرحلة الأخيرة من المفاوضات . والمطلوب في هذا المعنى هو التحلي بروح التوفيق والسعي المشترك من أجل التوصل إلى حلول تلقى قبولا متبادلا للمسائل المتبقية المحددة تحديدا كاملا . والتحقق الفعال هو الموضوع الذي يتعين أن نركز عليه اهتمامنا الآن . ونحن نؤيد الرأي القائل بضرورة إيلاء أولوية لعملية صياغة إجراءات للتفتيش عند الطلب . ومع هذا فإن ذلك لا يجب أن يعوق المناقشة حول الاجراء الأخرى من نظام التحقق بمجمله ، ونذكر بشكل خاص عمليات التفتيش المخصصة لفرض معين . ويجب ألا ندخر وسعا في محاولة التقريب بين مواقفنا . وينبغي استخدام الفترة الفاصلة بين دورتين في اعداد الاساس اللازم لاستكمال عملنا في السنة التالية . ومن غير المجدي أن نحدد مواعيد نهائية مبطنة ، لكن يجب علينا ألا ننسى أن الفرصة نادرا ما تدق بابنا مرتين . ونحن على استعداد لكي ندرس دراسة جادة اقتراح عقد اجتماع وزاري خاص في اطار مؤتمر نزع السلاح يكرس للأسلحة الكيميائية . وإذا كان يراد لهذا الاجتماع أن يخدم غرضه فيجب الاعداد له أعدادا جيدا بطبيعة الحال . وهناك نهج شامل لحل المسائل المتعلقة الهامة يستحق الدراسة أيضا .

وليس هناك من يجادل في أن الطابع العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية المنتظر عقدها في المستقبل يشكل الأساس اللازم لتنفيذها بنجاح . وقد قُدمت أفكار ومقترحات شتى عن كيفية تحقيق هذا الهدف . واتخذت بعض الخطوات العملية لضمان الالتزام العالمي بتلك الاتفاقية بمجرد إبرامها ، وفي رأينا أن وجود اعلانات نوايا فيما بين الدول الأصلية الموقعة على الاتفاقية مسألة تلعب دورا هاما في تعزيز دخول الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر . ولهذا فإننا ندعو جميع الدول التي لم تفعل أن تسارع بإعلان نواياها دون ابطاء . وقد قامت بولندا بإعلان نيتها بالفعل . ففي الرسالة التي بعث بها وزير خارجية بولندا البروفيسور كريشتوف سكوبيجفسكي إلى مؤتمر نزع السلاح المعقود في الصيف الماضي قال ما يلي :

"تؤكد حكومة بولندا مجددا رغبتها في أن تكون في مقدمة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية . وتود بولندا أيضا أن تعلن استعدادها للالتزام بأحكام الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ" .

وظلت مسألة منع وصول مباح التسلح إلى الفضاء الخارجي ذات أهمية خاصة في أعمال المؤتمر . وازدادت مجموعة الاقتراحات والمبادرات المطروحة والمتصلة بهذه المسألة ثراء . وزادت كذلك مساهمة الخبراء ، وتواصلت المناقشات المكثفة . وعلى الرغم من هذا ما زلنا بعيدين كل البعد عن التوصل لأي اتفاق في هذا المجال . وكثيرا ما نرى بعض امكانيات التقدم في ميدانين : الأول هو تدابير بناء الثقة التي تتمثل أساسا بزيادة الصراحة والشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي ، والثاني هو توسيع نطاق المبادئ العملية لأنشطة الفضاء الخارجي وذلك بإنشاء مدونة لقواعد السلوك أو "قواعد الطريق" .

وقد أتت المناقشات التي جرت هذا العام في اللجنة المختصة بقدر كبير من المعارف الفنية المتعلقة بهذه المسائل . لذلك نعتقد أنه ينبغي مواصلة بذل المزيد من الجهود التي تستهدف تحديد المجالات الممكنة للاتفاق . ووفد بولندا ، الذي قدم بعض الأفكار المتعلقة بتدابير بناء الثقة ، على استعداد لأن يشارك بشكل فعال في هذه الجهود والمشاورات .

غير أنه لا تزال هناك فئة أخرى من التدابير يجب البحث عن امكانيات للاتفاق حولها وقد يكون احراز تقدم فيها مسألة ذات قيمة خاصة . وأنا أقصد هنا التدابير التعاونية في مجال استخدام الفضاء الخارجي ، لا للأغراض المدنية فحسب بل أيضا لبعض الأغراض العسكرية . لقد أدت تكنولوجيا الاستشعار عن بعد بالتوازي الامطناعية الى ايجاد القدرة على رصد شتى الأنشطة التي تجري على كوكبنا والتي تعتبر هامة من وجهة نظر الامن الدولي . ويمكن وينبغي وضع هذه التكنولوجيا في خدمة الامن الدولي . والواقع أن عددا من الحكومات طرحت فكرة انشاء وكالات للرصد الدولي ، أو شبكات رصد مستقلة بالتوازي الامطناعية . ومن الدول التي قدمت هذه المقترحات فرنسا وكندا والاتحاد السوفياتي والسويد . ويمكن أن يشمل نطاق مثل هذا النظام رصد ترتيبات تحديد الأسلحة ، وجمع المعلومات والبيانات عن المناطق الحساسة ، وكذلك دعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم .

وسيكون من المهم للغاية أن يتسنى للدولتين اللتين حققنا أعظم تقدم في مجال الفضاء الخارجي ، بالتعاون مع الدول الأخرى التي أعربت عن اهتمامها بهذا الموضوع ، أن تعرضا على نظام الامن الجماعي للأمم المتحدة أن يستخدم نظمها الخاصة بالفضاء الخارجي ، أو بعضها . ومن شأن ذلك أن يفتح عنصرا رئيسيا في نهج جديد يتوخى الحيلولة دون امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ويمكن منع سباق التسلح من الوصول الى الفضاء ، لا عن طريق الحظر والمنع فحسب ، بل أيضا عن طريق حفز التعاون الدولي ، وتعزيز الثقة ، ومراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول .

لقد شوّعت الحرب الباردة تفكيرنا بشأن الأمن الدولي تشويها كبيرا . وتعيّن على الأمم المتحدة - ضمن جملة أمور - أن تتحمل كثيرا من الشعارات والمفاهيم الفارغة والمساومات العقيمة . بل أن مؤتمر نزع السلاح أصبح ضحية للمجابهة العقائدية بين الشرق والغرب . لكن من حسن الحظ أن هذه الازمة قد ولّت وعليّنا أن نتغلب على ما تركته من إرث . ونحن نواجه الآن مهمة هامة هي تطويع آلية الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح كي توائم البيئة السياسية الجديدة . ويمكن لتوصياتنا أن تشكل وتبسط أنشطة المنظمة وأداءها في السنوات المقبلة .

إن لمؤتمر نزع السلاح دورا هاما يظطلع به في تنفيذ تلك التوصيات . فهو بوصفه جهاز نزع السلاح التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ذي الطابع العالمي الفريد تماما ، لديه كل السلطة اللازمة للشروع - على أساس تلك التوصيات - في وضع اتفاقات ناجمة متعددة الأطراف لنزع السلاح . إن المناخ الدولي مؤات ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يرتقى إلى مستوى الامكانيات المتاحة في هذا المدد وأن يسهم في إقرار السلم والأمن الدوليين .

السيد مكاي (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ

بشيء بدء ، أن أعرب لكم - سيدي - بالنيابة عن وفد لبنان عن أخلص تهانينا على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الخامسة والأربعين . ونحن على ثقة من أن خبرتكم وقيادتكم الفعالة ستقودنا صوب نتيجة مثمرة للغاية .

أود أيضا أن أعرب عن تهاني لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين بمناسبة انتخابهم . لقد شهد المجتمع الدولي في العام الماضي ، كما أوضح المتحدثون السابقون ، تغيرات جذرية حدثت بسرعة مذهلة : إذ إنهار النظام القديم الذي تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية وظهر نظام جديد غير مفهوم ولم تحدد معالمه تماما بعد . فهو يشبه بطريقتنا سلمية في بعض بقاع المعمورة وبطريقة عنيفة في بقاع أخرى . إن هذا النظام الجديد يحمل في طياته آمالا كبيرا إذ يبشر بامتداد الديمقراطية لتشمل العالم بأسره ، وانتهاء صراعات اقليمية عديدة ، ووضع حد للتقسيم الممطع لأوروبا ،

وتطور - لم يتضح بعد - صوب إعادة هيكلة الأمن في هذه القارة ؛ وتنفيذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، التي تنطبق على كل قذائف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المتوسطة المدى ؛ والاتفاق ، في المستقبل القريب ، على خفض الأسلحة الاستراتيجية الذي سيكون له أثر لم يسبق له مثيل في إحداث تخفيضات كبيرة في المنظومات الهجومية بالغة الخطورة .

لكن هذا النظام الجديد يحمل في طياته أيضا تهديدات جديدة ، وستكون قدرتنا على التغلب على هذه التحديات الجديدة مؤشرا على السرعة التي يمكننا بها ارساء الاسس لعالم أكثر ملما .

خلال الحرب الباردة التي انتهت منذ قليل ، كان من المسلم به على نطاق واسع أن منطقة الشرق الاوسط هي أكثر المناطق عرضة للاضطرابات وللصراعات الفعلية والمحتملة . وفي هذه الحقبة الجديدة المتميزة بحل الصراعات وزيادة التعاون بين الدول ، تأكدت هذه الحقيقة مرة أخرى من جراء زيادة التوترات في الأراضي المحتلة ، وبغزو العراق للكويت واحتلالها بطريقة غير مشروعة ، وبانتاج وتخزين أسلحة التدمير الشامل سواء كانت نووية أو كيميائية . ومن الواضح ، أن الأزمة الحالية في الشرق الاوسط تبرهن على فشل النهج الجزئي لنزع السلاح ، والتركيز المطلق تقريبا على السلم العالمي وإهمال شأن الجوانب الإقليمية لنزع السلاح الى حد كبير .

ولكن طبقا لما نشهده في الشرق الاوسط ، يجب التصدي للتدابير المعقد الذي لم يكتشف بعد بين الأمن الاقليمي والأمن العالمي كما هو واضح في الأزمة الحالية للشرق الاوسط ، وإلا لا مفر من امتداد أثر الأزمات الإقليمية الى الأمن العالمي .

في هذا السياق المتفجر والمضطرب ، تكون أية مبادرة ترمي الى تخفيف حدة التوترات بين الدول وتفضي الى تطوير مجموعة من تدابير بناء الثقة ، موضع ترحيب بالغ . ونود ، في هذا المزمع ، أن نفتتح هذه الفرصة لكي نشكر الأمين العام على جودة وموضوعية الدراسة التي أعدها عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها لتيسير انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط (A/45/435)

وطبقا لما قاله الامين العام في تقريره ، من الصعب للغاية اتخاذ خطوات لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط نظرا للمشاكل القديمة العميقة الجذور التي تحيق بالمنطقة وتجعلها غير مستقرة سياسيا وقابلة للانفجار عسكريا . ورغما عن ذلك ، ولهذه الاسباب على وجه التحديد ، يكون اتخاذ مثل هذه الخطوات هو أيضا أمر ملح ومستصوب للغاية . إن الدرامة واقعية في هدفها ، وهو استحداث تدابير فعالة يمكن التحقق منها لتيسير اقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الاوسط وليس انشاءها فعلا . وكما أشار الى ذلك الامين العام مرة أخرى ، ينتظر أن يكون للخطوات والتدابير المقترحة أثر ايجابي أيضا على آفاق تسوية الحالة برمتها في المنطقة ، في حين أنه ، من الناحية الاخرى ، من شأن أي تقدم صوب تخفيف هذه التوترات أن يفتح الطريق لإقامة منطقة السلم هذه .

ومع أننا نؤيد بإخلاص أية خطوة تفضي الى اقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الاوسط ، فإننا نعتقد أن الهدف النهائي المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق دون حدوث طفرة كبرى في المشكلة الجذرية للمنطقة أي القضية الفلسطينية . فما دامت حقوق الفلسطينيين ، بما فيها حقهم غير القابل للتصرف في وطن لهم ، تُنكر فلن يكون هناك تقدم ملموس صوب إقرار السلم في المنطقة . وعلاوة على ذلك ، فإن الظلم الفاحش الذي حدث عام ١٩٤٨ - ولم يمحى حتى الآن - وحرَم الفلسطينيين من وطنهم قد شجّع على ارتكاب أعمال عدوانية أخرى ضد بلدان مجاورة واحتلال أجزاء من أراضيها . فإسرائيل لا تزال تحتل الجزء الجنوبي من لبنان احتلالا مستمرا منذ ١٢ عاما . بالرغم من كل قرارات مجلس الأمن ، بدءا من القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يطالبها بالانسحاب الفوري من لبنان . وتقوم إسرائيل حتى الآن بالاستهزاء بكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بلبنان بل تطأها بالأقدام بلا رادع إطلاقا .

وإذا انتقلنا إلى تقرير مؤتمر نزع السلاح ، فإننا نرحب بإعادة المؤتمر لإنشاء اللجنة المختصة المعنية بحظر التجارب النووية ، بعد توقفها عن العمل لمدة سبعة أعوام . لكن معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، بالرغم من فائدتها لأنها تفرض التحقق من إجراء التجارب النووية في الفضاء الخارجي وتحت الماء ، لا تتضمن فرض هذه الرقابة على التجارب التي تجري تحت الأرض والتي تمثل العنصر الرئيسي في التجارب النووية الحالية . ولهذا السبب فإننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها الاطراف في المعاهدة لمعد مؤتمر للتعديل لتحويل المعاهدة إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ونأمل مخلصين أن يمهّد نجاح المؤتمر التنظيمي للدول الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام الطريق إلى نجاح أعمال مؤتمر التعديل الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

ونأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح ولجنته المختصة المعنية بالأسلحة الكيميائية من استكمال الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية واعتمادها في المستقبل القريب .

وليس سرا أن هناك ممثلا وحيدا يقف على مسرح الشرق الاوسط وأعني به اسرائيل ، هو الذي ينتج ويستحدث ويخزن الأسلحة النووية ومنظومات اطلاقها إلى أي مكان في الشرق الاوسط وما بعده . وتتعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا ، في إنتاج قذيفة ايصال تحمل رأسا نووية وتعرف باسم أريحا - ٢ ، وهو صاروخ يستخدم الوقود الصلب ويعمل بنظام توجيه يسير بالقصور الذاتي ويمل مداه إلى ١٤٥٠ كيلومترا ، وقد أشار تعاونها هذا غضب الولايات المتحدة في العام الماضي ، حتى قيل إنها أرسلت سلسلة من الاحتجاجات الرسمية إلى اسرائيل بسبب تعاونها مع جنوب افريقيا في برنامج قذائفها التسيارية المتوسطة المدى . وهي الاحتجاجات التي رفضتها حكومة اسرائيل .

ويستبب رفض اسرائيل المستمر الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) بإخضاع كل منشاتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مزيد من القلق لجيرانها ، ومن الواضح أن اسرائيل تنوي مواصلة استحداث قنابل نووية أشد قوة ومنظومات ايصال أبعد مدى .

ويبدو أن رياح التغيير والحرية والديمقراطية والسلم التي اجتاحت جميع القارات قد ضلت الطريق إلى الشرق الأوسط ، وهو المنطقة التي لا تنازعها أخرى في إمكان تفاقم المنازعات فيها وتحولها إلى مواجهات كبرى تنطوي على استخدام الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التدمير الشامل . وترجو لبنان ، وهي بلد صغير سقط في هذا الشرك ، أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على حل المشاكل المعلقة هناك قبل أن تُلغى تلك المشاكل أنظار العالم بأسلوب مدمر لا يمكن التنبؤ بعواقبه .

السيد الألفي (اليمن) : يسعدني أن أتقدم إليكم بأحر التهاني لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة . وبدون شك فإن توليكم هذه المهمة الكبيرة ، إضافة إلى كونه تقديراً لبلدكم الذي عرف بدوره الإيجابي والفعال في العديد من القضايا الدولية التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي ، فهو في نفس الوقت تأكيد لحكمتكم وخبرتكم الطويلة في مجال الأمم المتحدة . وهذه المزايا تجعلنا على يقين بأنكم ستقودون أعمال اللجنة إلى النجاح .

كما يسعدني أن أعبر عن تهانينا القلبية لبقية أعضاء المكتب ، مؤكدين لكم جميعاً استعدادنا الكامل للتعاون معكم في تسهيل مهمتكم .

إن ما يميز المناقشات العامة المتعلقة بقضايا نزع السلاح في اللجنة الأولى هذا العام ، هو أنها تعكس التطورات الإيجابية التي تتسم بها المرحلة التي نعيشها من العلاقات الدولية . فبدلاً من الحرب الباردة والحرب الأيديولوجية بين المعسكرين الرئيسيين في العالم ، تم خصائص التعاون ، وتتكون جملة من القوانين والأطر في تحديد أشكال العلاقات الدولية الجديدة ، قوامها ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الهامة التي ينص عليها ، وفي مقدمتها تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، واحترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم السماح باستخدام القوة لحل المنازعات .

وإذا كان لليمن أن يعتز بمشاركته في هذه المسيرة التاريخية الهامة ، فإن ما يزيد من اعتزازه أن هذه المشاركة تستند على أرضية قوية وملبة ، أساسها المتين

الوحدة اليمنية التي حققها شعبنا اليمني بالطرق السلمية والديمقراطية وجعل قوامها دستور ديمقراطي يسمح بتعدد الافكار والآراء وحرية التعبير عن الرأي ، بما في ذلك حرية المعارضة السياسية . وبذلك وضع شعبنا اللبنة الاولى لنظام ديمقراطي جديد في منطقتنا يسهم في أن تثمر شجرة الديمقراطية في المنطقة وتستمد منها قوتها وماءها على طريق السلام ، مستخدمة كل قوتها لابعاد وإنهاء شبح الحرب ومواجهة كل من يقصر طبولها أو ينادي عليها .

إن الاستنتاج الذي نخرج به من المناقشات العامة في الجمعية العامة وفي هذه اللجنة أيضا يتلخص في أن هناك خطوات ايجابية تم التوصل إليها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية في مجال الحد من سباق التسلح وتخفيض الأسلحة . ومن الطبيعي أن كافة الاتفاقات الموقعة بين البلدين تعزز أملنا وتطلعنا إلى المزيد من الخطوات في مجال نزع السلاح أخذا في الاعتبار الحقائق التالية :

أولا ، ان وجود كميات هائلة من الاسلحة النووية المتطورة التي يمكنها ان تدمر البشرية وحضارتها الانسانية ، لم يعد أمرا مقبولا أو مبررا على الاطلاق ، خاصة في ظل المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية التي تتسم بالتعاون وليس بالمواجهة . ومن غير المنطقي ضمان الأمن والسلم الدوليين مع بقاء هذه الاسلحة المدمرة ، إذ ان ما تحقق حتى الآن في مجال نزع السلاح النووي يمثل جزءا بسيطا بالمقارنة بترمانات الاسلحة النووية القائمة . ويفترض ان تتبع في تخفيض هذه الاسلحة نفس الوتيرة التي تم بها تصعيدها حتى وصلت إلى مرحلة تهدد بقاء البشرية بأكملها .

ثانيا ، ان الدور المركزي والاساسي للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح الذي يتحدث عنه كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة يجب ان يترجم إلى حقيقة فعلية ودور فاعل مؤثر ، بدلا من كونه دورا هامشيا ثانويا يقتصر على الترحيب والتعبير عن الأمل في احراز تقدم في مجال نزع السلاح . فالحقيقة الشابتة المتفق حولها هي ان نزع السلاح مسؤولية دولية مشتركة تهدف إلى تحقيق الاستراتيجية المقررة من قبل المجتمع الدولي والتي تتلخص في نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة . ومن هذا المنطلق فإن أية نتائج تتحقق على الصعيد الثنائي في مجال نزع السلاح يجب ان تؤخذ على أنها خطوات تصب في المجرى العام لهدفنا الاساسي ، وليس بديلا لقنوات هذا الهدف .

وهنا يحق لنا ان نتساءل لماذا لم يحقق مؤتمر نزع السلاح التقدم الذي تعلق شعوبنا ودولنا أملها عليه بالرغم من أنه المحفل التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح ؟ بل ويحق لنا ان نعبر عن قلقنا من أن تقرير مؤتمر نزع السلاح لم يعكس صورة ايجابية توازي أملنا وتطلعاتنا في إحراز تقدم في الاولويات التي ينظر فيها في مجال نزع السلاح النووي .

ثالثا ، اننا نكرر ما سبق أن قلناه في السنوات الماضية من أن التسلسل المنطقي للتوصل إلى اتفاقات فعالة وعملية في مجال نزع السلاح النووي ، في تقديرنا ، يبدأ بحظر كافة التجارب النووية والتوصل بصورة عاجلة إلى معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية حتى نضمن عدم تطوير أسلحة نووية جديدة ونعالج ما هو موجود وقائم .

ومن هذا المنطلق انضمت بلادنا في الدعوة إلى ادخال تعديلات على المعاهدة الجزئية لحظر تجارب الاسلحة النووية لعام ١٩٦٣ لتصبح معاهدة شاملة لحظر تجارب الاسلحة النووية ، ونأمل أن تتوصل الدول الاطراف في تلك المعاهدة إلى اتفاق يحقق ذلك الهدف في مؤتمرها الذي ستعقده في نيويورك في يناير ١٩٩١ .

وبدون شك فإن مسألة انتاج الاسلحة النووية لا تقل أهمية عن تطويرها وتحديثها . ولذلك علينا أن نبذل جهودا مضاعفة من أجل ايقاف انتاج هذه الاسلحة . إذ ان استمرار الانتاج بنفس الوتيرة يجعلنا نتساءل "أي كمية من الاسلحة النووية تلك التي نتحدث عن تخفيضها وعجلة الانتاج مستمرة دون توقف ؟" .

وفي مجال الاسلحة النووية أيضا تبرز مسألة لا تقل خطورة وهي استعمال تلك الاسلحة ، إذ لا يمكن أن نقبل بالمبررات التي تهدف إلى اقناعنا بضرورة التعايش مع الاسلحة النووية . وإذا كانت الحرب النووية غير واردة ولا يمكن نشوبها فمن جانبنا يهمننا أن يترجم هذا القول بحظر واضح وملزم لاستعمال الاسلحة النووية ، ويهمننا أن يكون هناك التزام قانوني يعطي الضمانات بعدم استعمال تلك الاسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

إن ما يزيده الحديث عن الاسلحة النووية أهمية في هذا العام هو الغشل الذي آلت إليه أعمال المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، حيث لم تتوصل إلى اتفاق حول الاعلان الختامي لأسباب لسنا بحاجة إلى تكرارها ، وهي معروفة للجميع ، بل والاهداف من ورائها معروفة أيضا . وما يهمننا في هذا المحفل هو أن نؤكد بأن فشل ذلك المؤتمر الهام سيكون عاملا هاما في تحديد مصير المعاهدة ومستقبلها .

كما يهمننا ألا يستمر المجتمع الدولي في تجاهل الحقيقة الشابتة بأن النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل يمتلكان تلك الاسلحة . وهذا التطور الخطير يلقي على المجتمع الدولي مسؤولية جسيمة في التصدي لمخاطره ومترتباته التي تهدد شعوبنا العربية والافريقية ، بل وتهدد السلم والامن الدولي بالخطر .

في الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة إخلاء منطقتي الشرق الاوسط وافريقيا من الاسلحة النووية ، والبدء في تحقيق ارادة شعوبنا العربية والافريقية في انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وجعل افريقيا منطقة لا نووية ، فإننا نعتقد بأن المزيد من السكوت على التطورات الخطيرة المتعلقة بامتلاك جنوب افريقيا واسرائيل للأسلحة النووية وعدم اخضاع منشآتهما النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيؤدي حتما الى المزيد من الانتشار الافقي للأسلحة النووية حتى يصل مرحلة لا يمكن معالجتها أو التحكم فيها .

إن تركيزنا على الاسلحة النووية ينطلق من أولويات نزع السلاح كما هي متفق عليها بالاجماع من قبل المجتمع الدولي . وفي نفس الوقت فإننا لا نتفق مع الاتجاهات الرامية الى تغليب الجوانب الاخرى المتعلقة بنزع السلاح على القضية الاساسية وهي نزع السلاح النووي ، كما لا نتفق مع المناداة بالتعامل مع تلك الجوانب بنفس المستوى . ولكن هذا الوضوح في موقفنا لا يعني أننا نتجاهل أهمية الجوانب الاخرى في مجال نزع السلاح ، ويهمنا في هذا الصدد أن نؤكد على ما يلي :

أولا ، يسعدنا أن تقرير مؤتمر نزع السلاح قد تضمن الجانب الايجابي في مجال الاسلحة الكيميائية . ونحن مع كافة الجهود الرامية الى التوصل العاجل الى معاهدة شاملة لحظر انتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية . ولكننا نتساءل : إذا كانت جميع الخطوات والمقترحات تعكس التقدم الايجابي المحرز في هذا الاتجاه ، فمن هو الذي يعيق التوصل الى المعاهدة الشاملة لحظر الاسلحة الكيميائية ؟ وإذا كان لنا أن نحقق الارادة التي خلعت اليها الدول اطراف في بروتوكول ١٩٢٥ في بداية العام الماضي ، فإن واجبنا ومسؤوليتنا جميعا أن نضاعف جهودنا في اتجاه التغلب على ما تبقى حتى نستكمل صياغة تلك المعاهدة وحتى ترى النور بدخولها حيز التنفيذ .

ثانيا ، إننا مع الجهود الدولية الرامية الى تقليص حجم الاسلحة التقليدية والتي تخزن بكميات هائلة في منطقتنا ، الأمر الذي يهدد أمننا واستقرارنا . كما أننا نرى أنه ليس صحيحا أن يتم التركيز على استعمال الاسلحة التقليدية دون الخوض في انتاجها ، وبالذات انتاج تلك الانظمة المتطورة من أسلحة التدمير الشامل

والمفرطة الضرر . كما نرى ضرورة التفريق بين الاسلحة التقليدية من جهة ، والاسلحة النووية المتطورة ، وعدم المساواة بينها .

وبهمننا أن نؤكد مجدداً ، بأننا في اليمن لا نصنع الاسلحة . ونحن نرى أن الدول الكبرى مستضرب مثلاً يحتذى به من قبل بقية الدول من خلال الحد من تطوير وانتاج الاسلحة التقليدية .

إن الحديث عن سباق التسلح يجرنا الى مجال هام في اطاره ، ألا وهو سباق التسلح البحري ، فالعديد من الدول الصغيرة ، ومنها اليمن ، أصبح أمنه وسيادته مهددين بالتواجد العسكري الاجنبي البحري المكثف على مقربة من مياهاها وشاطئاتها . ولقد شاء قدرنا أن يكون موقعنا استراتيجياً في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وأن يكون مضيق باب المندب في مياهانا الاقليمية وأن نشكل جزءاً هاماً من المحيط الهندي .

وفي ضوء هذه الحقائق يأتي اهتمامنا الخاص بتنفيذ اعلان جعل المحيط الهندي منطقة سلم ، الصادر عن الجمعية العامة في عام ١٩٧١ ، خاصة وأن منطقتنا تشهد حالياً تصميدياً مستمراً وخطيراً للتواجد العسكري الاجنبي دون تأكيد بعدم ادخال اسلحة نووية الى المنطقة ، وفي ظل المخاطر المترتبة على الخطط العسكرية لبعض الدول الكبرى والتي ترمي الى التدخل العسكري في بعض دول المنطقة . ونحن إذ نؤكد ايماننا بأن أمن واستقرار هذه المنطقة هو أساساً من مسؤولية دولها ، فإننا نشدد على أن ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة يتأتى من خلال العمل الجاد لتنفيذ أهداف إعلان جعل المحيط الهندي منطقة سلم ، التي يأتي في مقدمتها انهاء سباق التسلح بين الدول الكبرى ، وإزالة القواعد العسكرية في المنطقة ، وإنهاء التواجد العسكري الاجنبي منها .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف إننا باستمرار وباهتمام بالغ نتطلع الى انعقاد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو . ونعبر عن أسفنا وقلقنا الشديدين إزاء المحاولات والتصرفات التي لجأت اليها بعض الدول من خارج المنطقة بوضع العراقيل أمام أعمال اللجنة المخممة للمحيط الهندي تارة باختلاق التبريرات الواهية ، وتارة أخرى بالانسحاب من المشاركة في أعمال اللجنة .

وبهذه المناسبة نؤكد بأن عدم مشاركة هذه الدول في أعمال اللجنة المختصة لا تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة ولا تساعد على انعقاد المؤتمر وتحقيق النتائج الايجابية المرجوة منه .

وبهذا الصدد ، فإننا نجدد دعوتنا الى تلك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول البحرية المستخدمة للمحيط الهندي والتي توقفت عن المشاركة في أعمال اللجنة المختصة ، أن تعيد النظر في قرارها وبروح من المسؤولية الملقاة على عاتقها تعود وتبدي الارادة السياسية اللازمة حتى يمكننا جميعا أن نتوصل الى انعقاد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي والخروج منه باتفاقات تأخذ في الاعتبار مصالح الجميع وتضمن أمن واستقرار دول وشعوب المنطقة .

إن اهتمامنا بقضايا نزع السلاح ينطلق من حرصنا على الأمن والاستقرار في منطقتنا بشكل خاص ، وفي العالم بشكل عام . وهذا الاهتمام يجسد أيضا قناعتنا بالصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية . وهذه القناعة تؤكد حقيقة أن اليمن من الدول الأقل نموا . ومن الطبيعي أنها تواجه مصاعب كبيرة في جهودها التنموية ، خاصة وأن التطورات الخطيرة المترتبة على تصعيد سباق التسلح في منطقتنا تفرض علينا التزامات اضافية لحماية أمننا واستقرارنا .

وهذه الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية تترسخ لدى غالبية دول العالم التي تتطلع الى التطورات الايجابية في العلاقات الدولية كعامل أساسي لتشكيل قوة الدفع من أجل ترجمة المقترحات البناءة التي عرضت على المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الى واقع ملموس ، وتنفيذ القرارات والتوصيات التي أقرها ذلك المؤتمر من خلال تسخير المبالغ المتوفرة من عملية نزع السلاح لصالح التنمية ، وبصورة خاصة في البلدان النامية .

إن هذه المطالبة لا تقتصر على اليمن فقط ، بل يشاركنا فيها عدد كبير من الدول النامية . وعلى شركائنا في هذا العالم أن يدركوا أنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين وغالبية الاعضاء في هذا المجتمع الدولي يواجهون مشاكل اقتصادية حادة تهدد أمنهم واستقرارهم ، بل وفي بعض الحالات بقاءهم .

إننا نؤمن بالمسؤولية المشتركة التي تفرض علينا أن نوجد جهودنا من أجل تحقيق هدفنا النهائي وهو نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة . وهمومنا واهتماماتنا تصب في نفس مجرى هموم واهتمامات بقية دول العالم أو على الأقل غالبيتها . وفي قناعتنا أن الأمم المتحدة لا تزال تتمتع بدور مركزي في مجال نزع السلاح ، وليس لهذا الدور بديل . وأما الجهود الثنائية والاتفاقات التي يتم التوصل إليها في إطار تلك الجهود ، فيجب أن تكون مكملية لهذا الدور المركزي .

وانطلاقاً من أهمية دور الأمم المتحدة ، ترى اليمن أن نعمل جميعاً على تعزيز هذا الدور من خلال المشاركة النشطة والفعالة في الأجهزة القائمة المختصة بقضايا نزع السلاح ، وبإرادة سياسية صادقة تأخذ في الاعتبار مصالح الجميع ، وبعزيمة تسمح لشعوبنا أن تشارك في ترجمة آمالها وتطلعاتها في مجال نزع السلاح التي تعبر عنها في الحملة العالمية لنزع السلاح .

في الختام نود أن نؤكد أن مضمون القرارات التي سنقرها في هذه اللجنة وعزمنا جميعاً على تجسيدها في واقع ملموس يخدم الهدف الأساسي من مناقشاتنا ، هو المقياس الحقيقي لمدى نجاحنا في أداء المهام الموكلة لنا ، وليس بحجم القرارات التي نتخذها ، زيادة أو نقصاناً . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فإننا على أتم الاستعداد للتعاون معكم في أداء مهامكم وإنجاحها .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اغتنم الفرصة ، سيدي الرئيس ، لاتوجه اليكم وإلى سائر أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم . وإننا لنشعر بارتياح بالغ للطريقة الفعالة التي وجهتم بها أعمال هذه اللجنة حتى الآن . وأؤكد لكم تأييد وفدي لقيادتكم وثقته فيها .

كما أننا نتوجه إلى سلفكم بالتهنئة على الأسلوب الفعال والبناء السلي الذي أدار به أعمال اللجنة في دورة الجمعية العامة الرابعة والأربعين .

ونود ، أيضاً ، أن نعرب عن خالص تقديرنا للسيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، وللموظفين في إدارته لجهودهم في إصدار التقارير المختلفة التي يسرت أعمال هذه اللجنة .

بعد ٤٥ سنة من الشك ومن التنافس العقائدي المبرير بين الدولتين العظميين ومؤيديهما ، خلقت رياح التغيير التي هبت على أوروبا الشرقية وأماكن أخرى ، أملا جديدا ومناخا متحسنا للتعاون الدولي الذي ينبغي - مع التقدم المستمر في نزع السلاح - أن يفرج عن المزيد من الموارد لأغراض التنمية . وبابوا غينيا الجديدة مقتنعة بأن التسعينات تعطينا أملا في حوار حقيقي أصيل . إن تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب ، وعملية إضفاء الطابع الديمقراطي والإصلاح في الاتحاد السوفياتي وبقية أوروبا الشرقية توفر للمجتمع الدولي زخما جديدا وفرصة للحوار الحقيقي حول مسائل التنمية والبيئة .

كانت رؤيا الآباء المؤسسين للأمم المتحدة ، كما وردت في الميثاق ، تجنيب العالم نشوب حرب عالمية جديدة ، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية أو بالتعاون الحقيقي وتوافق الآراء بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وكان المقصود من نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة توفير إحساس بالأمن والثقة المتبادلة يسمح لنزع السلاح وتحديد الأسلحة بأن يسيرا جنبا إلى جنب تحت رعاية مجلس الأمن . بيد أن عدم تحقيق توافق الآراء ، والاختلافات الدائمة بين الأعضاء الدائمين وغيرهم من الأعضاء ذوي النفوذ في مجلس الأمن ، جعلت الأمم المتحدة أداة غير فعالة وشككت في مصداقيتها .

والمنظمة السياسية التي كان هدفها "أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" أحبطت على نحو أكبر بظهور الأسلحة النووية . ولئن كنا نوافق على أن يبقى تعزيز السلم والأمن الدوليين الشاغل الأساسي للأمم المتحدة ، فإننا نقدر أيضا أن هذه المهمة كانت ولا تزال أصعب المهام وأكثرها إلحاحا أمام الأمم المتحدة .

وبابوا غينيا الجديدة مقتنعة بأنه مع التغيرات الهائلة التي تجري في العالم يبدو الآن احتمال إجراء تحول بطيء للنهج الحالي القائم على تناول كل حالة على حدة ، والرجعي إلى حد كبير ، ليصبح أسلوبا أكثر اتساقا يمكن الاعتماد عليه لتعزيز السلم . ونعتقد أن التغيير في المناخ الدولي الذي بدأه الرئيس ميخائيل غورباتشوف له أهمية لا يمكن التنبؤ بها . ومن ثم نرحب بمنح جائزة نوبل للسلام لعام

(السيد لوهيا ، بابوا
غينيا الجديدة)

١٩٩٠ الى رئيس الاتحاد السوفياتي وناشد زعماء العالم الآخرين أن يفتنموا هذه الفرصة الجديدة المملوءة بالتحديات ، لقيادة العالم على طريق السلم والامن الدوليين . وسيعتمد نجاحنا الى حد كبير على قدرات قيادتهم ونوعيتها في هذا الميدان الحيوي الهام .

تابعت بابوا غينيا الجديدة باهتمام بالغ اجتماعات القمة بين الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف ورئيس الولايات المتحدة جورج بوش . ونرحب بالتقدم الذي أحرز بشأن معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ومعاهدة العتية لحظر التجارب والمعاهدة الخاصة بالتفجيرات النووية السلمية والاتفاقية الشائبة بشأن الحد من الاسلحة الكيميائية والموافقة على المفاوضات الجارية بشأن الحد من الاسلحة التقليدية في أوروبا . وعلى مستوى الدولتين العظميين ، كنا نعتقد ونأمل أن التهديد الذي كان قائما لاسباب عديدة ، قد تضاءل اليوم ، ولكن الحالة على المستوى المتوسط تحتاج الى قدر كبير من الاهتمام بسبب التدفقات الكبيرة من الاسلحة الى العالم النامي .

إن تكديس الاسلحة من جانب هذه الدولة أو تلك لا يؤدي الى زيادة الخوف فقط ولكنه يعمق أيضا عدم الثقة . وتأمل بابوا غينيا الجديدة أن تستفيد هذه الدول وبصفة خاصة البلدان النامية ، بطريقة أو بأخرى من الانفراج الحالي بين الشرق والغرب وأن تتبع نفس الطريق في جهودها من أجل الحد من انتشار الاسلحة النووية والكيميائية وغيرها من الاسلحة الاخرى .

لقد اضطلعت الامم المتحدة دائما بدور نافع في تغادي أسوأ ما يمكن حدوثه ، وأعني بذلك المواجهة النووية بين الدولتين العظميين . وما فتئت بابوا غينيا الجديدة تعتقد أن من الضروري أن تشترك الامم المتحدة في ترتيبات السلم والامن الدولية سواء كانت هذه الترتيبات شائبة أو اقليمية أو متعددة الاطراف .

وهناك مبرر قوي لأن تتجه الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ، على نحو سريع ، صوب إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أسرع وقت ممكن . ويمثل

مؤتمر ١٩٩١ لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب فرصة فريدة ، ويمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستلهم في هذا الصدد الرشد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الحاجة ماسة لإبرام اتفاقية للحظر الشامل للتجارب لأن عدداً كبيراً من البلدان ما فتئ يحوز الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والتكنولوجيات والقدرات ، مما يزيد خطورة الحالة المتفجرة بالفعل في بعض مناطق العالم .

وتلتزم بابوا غينيا الجديدة ، مع ١٤ دولة جزرية أخرى في منطقة المحيط الهادئ ، أعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ ، بالإبقاء على منطقة المحيط الهادئ منطقة غير نووية وبالتالي أن يكون العالم كله خالياً من الأسلحة النووية . وتصديق حكومتنا على معاهدة جعل جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية ، التي يشار إليها عادة بمعاهدة راروتونغا يؤكد هذا الالتزام . بمعاهدة راروتونغا تمثل التزاماً حقيقياً ومخلصاً من جانب الجميع في المنطقة بعدم انتشار الأسلحة النووية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي . ومن حق مجتمع جنوب المحيط الهادئ والمجتمع الدولي أن يطالبوا الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتقدم على الأقل ببعض التنازلات بغية تخفيض الانتشار النووي .

لقد خاضت منطقة المحيط الهادئ تجربة فترة مطولة من السلم ، إن لم يكن من الازدهار ، بعد التجربة المرهقة للحرب العالمية الثانية . ولم يعكر صفو هذا السلام إلا عدم الاستقرار المتكرر الذي تسببه التجارب النووية التي تجريها فرنسا متذرعة بأنه يجب أن تكون لديها قدرة على الردع ، وأن توفر متطلباتها الأمنية . ولئن كانت بابوا غينيا الجديدة تقدر الفلسفة المتمثلة في أن الأسلحة النووية كانت في وقت ما الوسيلة الوحيدة الفعالة في مواجهة تفوق الأسلحة التقليدية ، فإن تلك الفلسفة لم تعد صحيحة الآن .

وتعتقد الدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ أن الانتشار النووي يمثل الآن تهديداً حقيقياً لنا جميعاً ، لأننا نؤمن بأن الأمم إذا استثمرت في توكيد أن هذه الأسلحة لا أغنى عنها للأمن ، فإنها ببساطة تحرض دولاً أخرى كثيرة على السعي إلى حيازة هذه

(السيد لوهيا ، با
غينيا الجديدة)

الأسلحة . وبالإضافة الى ذلك لا نرى ضروريا أن تمتلك بعض الدول أسلحة نووية لكي تمنح
دولا أخرى من استخدامها . ومن ثم فلئن كانت فرنسا تطلب منا أن نتفهم متطلباتها
الامنية ، فإننا نطلب من فرنسا أن تحترم وتتفهم طموحات شعوب جنوب المحيط الهادئ
وضرورة المحافظة على سبل رزقها . نود أن نكرر ندائنا ليس بتخفيض عدد التجارب
النووية فقط ولكن أيضا بوقف هذه التجارب وقفا تاما في منطقتنا .

إننا نتابع أيضا عن كثب التطورات الخاصة بمشروع معاهدة الأسلحة الكيميائية
التي نتمنى أن تحظر بالكامل إنتاج وتخزين ووزع الأسلحة الكيميائية . ولئن كانت
بابوا غينيا الجديدة ترحب بالاتفاقية التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية
والاتحاد السوفياتي بتدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية التي تتجاوز ٥٠٠٠ طن
من العناصر الكيميائية بحلول عام ٢٠٠٠ فإننا نشعر بالانفعال حقيقي لان منطقتنا وهذا
أمر محزن تختار مرة أخرى كموقع لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية على جزيرة
جونستون بالإضافة الى الأسلحة التي تشحن من أوروبا الغربية . ومرة أخرى يحدونا الأمل
في ألا تصبح المنشأة الموجودة على جزيرة جونستون موقعا دائما لحرق الأسلحة
الكيميائية . وقد كررنا الإعراب عن هذا المطلب للرئيس بوش أثناء مشاوراته مع
رئيس حكومة من حكومات الدول الجزرية في المحيط الهادئ ، في عطلة نهاية الأسبوع
الماضي ، في هونولولو ، بهاواي .

(السيد لوهيا ، بابوا

غينيا الجديدة)

لقد تشجعنا بالالتزام الذي قطعه الرئيس بوش لزعماء جزر الهادئ بأن البرنامج الحالي لإحراق الأسلحة الكيميائية في جزيرة جونستون لن يكون مأمون الجانب فحسب ، بل سيكون الأخير .

في الختام ، أود أن أتشاطر مع هذه اللجنة ملاحظة أبدتها رجل الدولة الانكليزي فيليب نوويل - بيكر ، الذي كان يتمتع بقدرة على التنبؤ بالسياسات والاحداث الدولية وفاز بجائزة نوبل للسلام :

"ينبثق السلم العادل والعدالة الدائمة عن التراكم التدريجي لتفاعل العديد من السياسات والاصلاحات العظيمة : جهود واعية ومشاهرة لتقوية مؤسسات الأمم المتحدة التداولية ؛ وعرض جميع النزاعات القانونية على المحكمة الدولية ؛ واقامة هيئات تشريعية وادارية دولية تعمل من أجل معادة وازدهار البشرية . ولكن النجاح لن يكتب لهذه السياسات إلا إذا أُنهى سباق التسلح وقررت الدول في نهاية المطاف التخلي عن استخدام القوة" .

يقدم فيليب نوويل - بيكر وصفا مناسباً لمهمة معقدة غالباً ما تكون مرهقة تتطلب صبرا وتصميماً وعزيمة من جانب الجميع إننا نعتقد أن بوسعنا إحلال السلم الذي توخاه فيليب نوويل - بيكر ، من خلال التمسك بسلطة القانون وإعلانها ، وهي هدف ميثاق الأمم المتحدة .

السيد عمار (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بادئ ذي بدء ،

اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أتقدم اليكم نيابة عن وفدي بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . أود أيضا أن أهنئ أعضاء مكتب اللجنة الآخرين . ونحن على ثقة بأن اللجنة الاولى ستتمكن بفضل توجيهاتكم من النهوض بمهامها بنجاح وكفاءة . ودعوني أؤكد لكم يا سيدي أن وفد المغرب سيتعاون معكم طوال الدورة للتخفيف من عبء مسؤولياتكم .

بعد فترة طويلة من الصراعات والتوترات والريبة ، نشهد الآن دلائل واضحة على إحراز تقدم في البحث عن السلم المستقر والدائم . وقد اكتسبت النزاعات صوب هذه الاتجاه مزيداً من القوة أثناء العام الماضي .

مع أن الاستقرار والسلم لم يسودا العالم بعد ، إلا أن التطورات الايجابية في العلاقات الدولية مستمرة . وقد تعزز هذا المناخ المواتي بتميز التقارب بين الشرق والغرب ، وبالتحرك نحو تسوية شتى النزاعات الاقليمية ، وبالتغيرات السياسية الضخمة الدائرة في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم ، وبدور الأمم المتحدة المتنامي في معالجة المشاكل الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي . والآن ، تتفتح آفاق جديدة أمام البحث عن تدابير أبعد مدى في مجال تحديد الأسلحة ، بل حتى في مجال نزع السلاح . وابتدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مفاوضات ثنائية الطرف واسعة النطاق بغية التخلص من الأسلحة النووية كلياً .

والملكة المغربية ترحب بحقيقة أن الالتزامات التي قطعت بموجب معاهدة ١٩٨٧ لإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة - يجري احترامها ، وتدعو المعاهدة الى إزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية وبذلك فإنها تشكل خطوة حاسمة في عملية نزع السلاح .

يشيد وفدي أيضاً بالتقدم الهائل الذي أحرز في المفاوضات الثنائية الطرف ، بين الدولتين العظميين بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، وكذلك بالاتفاق الذي وقعته في حزيران/يونيه ١٩٩٠ في اجتماع قمتهما والذي ينص على إحراز تخفيض كبير في شتى فئات أسلحتهما الاستراتيجية الهجومية . كما أن قرارهما مواصلة المفاوضات بشأن فرض قيود جديدة وتحديد فعال على تجريب الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية قرار بالغ الأهمية .

بغض النظر عن الاتفاقات الثنائية الطرف التي أبرمت بين واشنطن وموسكو بشأن الأسلحة النووية ، فإن تحسين هذه الأسلحة مستمر ، فالتجارب النووية لا تزال تجرى وإن كان بمعدلات أبطأ ، ولم يطرأ أي تخفيض في إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية .

ينبغي للدولتين العظميين ، في مواصَلتهما للجهود الرامية الى نزع السلاح ، أن تعززا تفاعلا ديناميا بين مفاوضاتهما الثنائية الطرف والمفاوضات المتعددة الأطراف ، وينبغي لهما أيضاً أن تعبرا اهتماما خاصا لخلق ظروف من المرجح أن تفضي الى انضمام الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الى مفاوضات نزع السلاح .

أما فيما يتعلق بالأسلحة والقوات التقليدية ، فستتخذ خطوة كبيرة في القريب العاجل عندما تجتمع ٣٤ دولة مشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الشهر القادم في باريس بهدف تخفيض القوات التقليدية في أوروبا تخفيضا كبيرا والاتفاق المتوقع سيعزز المناخ الجديد في العلاقات بين أعضاء الحلفين السابقين وسيقدم لنا تصورا لمفاوضات لنزع السلاح في المستقبل أكثر طموحا تشارك فيها هذه المرة جميع البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية .

بالرغم من النداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة بشأن الحاجة إلى إبرام اتفاقية لوقف التجارب النووية ، لم يحرز أي تقدم في هذا المجال خارج نطاق استئناف المفاوضات بين الدولتين العظميين .

يؤيد المغرب الجهود البناءة في هذا الإطار ويأمل أن تؤدي إلى اتفاق شامل . نحن لا نزال مقتنعين أن سباق التسلح النووي سيستمر ما لم يتم التوصل إلى حظر تام للتجارب النووية ، حتى وإن أجريت هذه التجارب على أدنى مستوى ممكن .

أثبتت معاهدة عدم الانتشار النووي حتى الآن أنها الآلية الأكثر فعالية لمنع انتشار الأسلحة النووية ؛ فأسهمت بذلك إسهاما كبيرا في صيانة السلم والأمن الدوليين .

إننا نعتقد أن المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي كان ناجحا ، على ضوء النقاش البناء الذي تمخض عنه ، حتى وإن كان المشاركون لم يتفقوا على قرارات بخصوص وسيلة إنهاء سباق التسلح النووي .

وفي رأينا أنه لا ينبغي أن يكون تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجرد إجراء ، بل يجب أن يأتي نتيجة للالتزام المتجدد باتخاذ تدابير محددة وفعالة لوضع حد للانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية .

وينبغي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي . بالمثل ، يتعين تقديم ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية تحميها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ؛ وينبغي أن يكون ذلك في شكل مك ملزم قانونا على الصعيد الدولي ، حتى يتم القضاء تماما على الأسلحة النووية . ومع هذا ، ينبغي توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بغية تيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيا التي تحتاجها للنهوض بالطاقة النووية وتطويرها للاستخدام في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد عاملا آخر في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي . ويسهم إنشاء هذه المناطق في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة معينة ، بينما يختصر الحدود الجغرافية التي يمكن وزع الأسلحة النووية فيها . ويعد إنشاء هذه المناطق تدبيرا من تدابير نزع السلاح النووي تستطيع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية عن طريقه أن تظهر التزامها على نحو ملموس بالقضاء التام على هذا الطراز من الأسلحة .

وتأييدا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، لا يسمع المغرب إلا أن يعرب عن أسفه لرفض إسرائيل الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد أدى الرفض الإسرائيلي الى زيادة الاختلال العسكري في تلك المنطقة التي تعاني بالفعل معاناة شديدة من المشاكل السياسية .

وتعرب المغرب عن قلقها البالغ إزاء تكس أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط ، وتوجه نداء عاجلا الى المجتمع الدولي لبحث عن حل سريع لهذه المشكلة ، ويجعل تلك المنطقة منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وهناك موقف مماثل ما زال قائما في افريقيا ، حيث ترفض جنوب افريقيا أيضا الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، وترفض أيضا إخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وستسهم توصيات هيئة نزع السلاح بشأن القدرة النووية لجنوب افريقيا مع التقرير الذي طلبته الجمعية العامة ، في توضيح مسألة استحداث ذلك البلد مركبة إطلاق نووية ، الأمر الذي يثير القلق في جميع أرجاء افريقيا .

إن خطر امتداد سباق التسلح الى القضاء الخارجي يعد أيضا شاعلا آخر من شواغل المجتمع الدولي . وتعلق المغرب أهمية قصوى على أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال ، وتؤيد فكرة زيادة التعاون الدولي في هذا المضمار .

وما فتئت المغرب تشجع على إبرام اتفاقية عالمية يمكن التحقق منها لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ، على الرغم من أنها ترى أن إبرام معاهدة عامة تحظر تماما هذه الأسلحة ما زال أمرا جوهريا . ويرحب بلدي باتفاق الدولتين العظميين على إجراء تخفيض كبير في أسلحتهما الكيميائية . ويأمل وفد المغرب أن يزود المجتمع الدولي بمزيد من المعلومات المضمونية ، ولا سيما المتعلقة بالجوانب المختلفة لعملية إزالة جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية بغية النهوض بصياغة معاهدة من هذا القبيل .

ليس هناك ما يدعو الى التأكيد على العلاقات المتعددة بين مسألتين من مسائل الساعة - هي نزع السلاح والتنمية - أو أن نؤكد على ضرورة النظر في تخفيض النفقات العسكرية وربطه في علاقة وثيقة بتعزيز التنمية الاقتصادية . إن النفقات العسكرية في العالم تتناقض على نحو صارخ مع البؤس والفقر اللذين يهيئان بأغلبية الجنس البشري . وينبغي أن تكون الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية تحذيرا يحث المجتمع الدولي على التصرف على الفور .

إن الأمن لا يركز على الجانب العسكري وحده ، فتجب دراسته ككل بمكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا يجب أن يكون الأمن حكرا على الأقوى ، بل يجب

أن يكون ضمانا لكل الشعوب بأن تحيا في سلم وأمن . وانطلاقا من هدف النهوض بالسلم والامن والتعاون الاقليمي ، قررت بلدان المغرب العربي إنشاء اتحاد المغرب العربي ، الذي أرسيت أسسه القانونية وهيكله التشغيلية في المعاهدة الاساسية المبرمة في مراكش في عام ١٩٨٩ . وهذا الاتحاد ضرورة حتمية لا فكاك منها ، تتفق ومصالح شعوب المنطقة ، على الصعيدين الداخلي والدولي على السواء . ولا مناص من أن يكون لنتائج تلك العملية تأثير ايجابي على علاقات الاخوة والتضامن القائمة بين دول المغرب العربي ، لصالح شعوبها ولصالح السلم والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

وما زالت المغرب مقتنعة اقتناعا حازما بالاهمية القصوى لمؤتمر نزع السلاح ، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد المعني بنزع السلاح داخل منظومة الأمم المتحدة . وحيث أن المغرب يرى أن مبادرات نزع السلاح ، سواء التقليدي أو النووي ، لا يمكن أن تكون حkra على دولتين دون سواهما ، فإن مشاركة المجتمع الدولي بأسره أمر ضروري .

وفي هذا الصدد ، يظل دور الأمم المتحدة في هذا المجال مسألة ذات أولوية عظمى . وما زال بلدي مقتنعا بأنه ، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، يجب أن تحتفظ منظمتنا بدورها الرائد في مجال نزع السلاح . ومن ثم ينبغي أن تواصل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية الاضطلاع بوظائفها التداولية ، وينبغي أن تستمر اللجنة الاولى بصفة خاصة في الاضطلاع بدورها بوصفها اللجنة الرئيسية التي تتصدى لمسائل نزع السلاح والمسائل المتملة بالامن الدولي .

وبهذه الروح ، سيشارك وفد المغرب ، كما فعل في الماضي ، اشتراكا كاملا وبنشاط في أعمال اللجنة الاولى لصالح السلم والامن والتعاون على الصعيد الدولي .

السيد مايورغا - كورتيس (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أود أولا أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن ارتياح وفدي إذ يراكم تتراسون مداولاتنا . ويسعدنا أيما سعادة أن نعلم أن أعمال اللجنة الاولى في هذه الدورة يقودها ممثل بلد ، صديق لبلدنا ، هي نيبال ، التي تقيم معها نيكاراغوا علاقات ممتازة . إن

خبراتكم الدبلوماسية ودرايتكم الواسعة تضمن للجنة تحقيق نتائج ممتازة . كما أقدم تهانينا بطبيعة الحال الى أعضاء المكتب الآخرين .

منذ الدورة السابقة للجمعية العامة ، شهد المناخ السياسي الدولي تغييرات عميقة وهامة . ولا يسعنا الآن إلا أن نتكلم بارتياح عن نهاية الحرب الباردة ، التي تسببت لمدة ٤٠ عاما في هذه التهديدات والاضطرابات للجنس البشري . واتسمت هذه الفترة الطويلة بالمجابهة بين الشرق والغرب ، وازدياد سباق التسلح الذي أتمى بالعالم في مناسبات عدة الى حافة محرقة نووية .

تدل البوادر العديدة للانفراج والاتفاقات الملموسة التي تحققت حتى الآن بين الدولتين العظميين على أن العقل والتفاهم قد سادا في نهاية المطاف . وأدى الاتفاق بدلا من التعت ، والتفاوض بدلا من المجابهة - الى تمكيننا من تهيئة مناخ دولي أكثر أمنا ، نستطيع في ظله أن نرى بزوغ عهد جديد من التعاون في العلاقات الدولية .

ويمثل هذا التصميم الدولي الجديد على جسم الصراعات حقيقة مؤكدة ، برهن عليها التعاون في اطار الامم المتحدة فيما بين اعضاء مجلس الامن من خلال الاجراءات التي لم يسبق لها مثيل المتخذة فيما يتعلق بالحالة الخطيرة الراهنة في منطقة الخليج الفارسي ، وتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه منذ أيام قليلة فيما يتعلق بمشكلة الاراضي الفلسطينية المحتلة ، والسعي الى ايجاد حلول للكثير من الصراعات الاقليمية الاخرى التي لا تزال دون جسم .

وغيرت روح التعاون الجديدة بين الشرق والغرب أوروبا فحولتها من منطقة منقسمة الى منطقة تنعم بالحرية والتعاون . وأدى سقوط حائط برلين وإعادة توحيد ألمانيا الى تدعيم المسارات الديمقراطية الجديدة في أوروبا الشرقية . وتعطلت الخريطة السياسية في تلك القارة ، التي تتغير الآن بشكل تدريجي الى كيان سياسي واقتصادي وثقافي واحد . وشهدنا تغيرات هامة بين الدولتين العظميين في سياق الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية على حد سواء . وتتيح لنا رؤية المستقبل التي يتشاورها هذان البلدان وروح التعاون القوية بين حكومتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من الأسباب ما يجعلنا نشعر بالتفاؤل ازاء امكانية بلوغ عالم أكثر أمنا واستقرارا في المستقبل القريب .

وطرات تغييرات ايجابية كثيرة على الساحة الدولية في الأشهر الأخيرة ، إلا أنه وقعت أيضا بعض الاحداث السلبية التي زادت من حدة التوتر في بقاع شتى من العالم . ولا يسعنا إلا أن نشجب وندين استخدام القوة من جانب العراق ضد الكويت ، وعدم الاحترام الذي أبدته تلك الدولة للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة . وترغمنا التهديدات المتكررة باحتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في نزاع الشرق الاوسط على أن نضاعف من جهودنا تأييدا لنزع السلاح التقليدي على الصعيد الاقليمي ، وأن نولي اهتماما خاصا لخطر اندلاع الحرب الكيميائية الذي يتهدد الجنس البشري بشكل لم يسبق له مثيل .

وعلى ذلك ، فإننا ننظر بقلق الى الحقيقة التي مؤداها أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، رغم التقدم الذي أحرزه في مجالات كثيرة ، لم يحقق سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بالاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية ، لهذا يتعين علينا أن نؤكد على ضرورة اعتماد تلك الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ .

وفي حالة الأسلحة النووية ، بالرغم من الاتفاقات المبرمة بين الدولتين العظميين فإن الدول الأخرى التي لديها ترسانات كبيرة وحديثة من هذه الأسلحة لم تبد بعد التزاما حقيقيا بأن تحذو حذو هاتين الدولتين . ولا يزال يوجد في العالم الآلاف من الرؤوس النووية التي يمكن تنشيطها في أي وقت والتي لم نستطع بسببها أن نخلص كوكبنا من كابوس التدمير النووي . وبالرغم من التقدم الذي أحرز في بعض بلدان العالم ، وكثير منها من البلدان النامية ، لا يزال التهديد باستخدام الأسلحة النووية يمارس كاستراتيجية للردع وسياسة الهيمنة .

ويعتبر التقدم المحدود المحرز في المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي برهانا ماطعا على أنه ينبغي لنا أن نخفف من توقعاتنا المتفائلة ، ونبحث عن صيغ مألحة لزيادة الثقة والعمل على إزالة العقبات الرئيسية التي تحول دون إبرام اتفاقات فعالة بشأن شتى المواضيع المتعلقة بنزع السلاح النووي .

وسيكون من المتعذر النجاح في التقليل من انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي ما لم يتم فورا إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب . وتأمل نيكاراغوا في أن تؤدي روح التعاون الجديدة بين الدولتين العظميين والتفاهم القائم بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الى الإبرام السريع لاتفاق يحظر التجارب النووية . ومن الحقائق المؤكدة أن التهديد بالتدمير النووي لا يزال موجودا بالرغم من التقدم الذي أحرز حتى الآن . ومن الصحيح أيضا أن الآلاف من البشر يموتون في شتى بقاع العالم ليس نتيجة لاستخدام الأسلحة النووية ، بل بسبب استخدام الأسلحة التقليدية . ولا تزال ترسانات ضخمة من الأسلحة التقليدية قائمة في شتى بقاع العالم ، لا سيما

المناطق المتسمة بعدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي والتوتر الاجتماعي . ومن المعروف تماما ان معظم الصراعات المسلحة التي نشأت على مدى الأربعين عاما الماضية كانت على الصعيد الاقليمي ، وقد استخدمت فيها الاسلحة التقليدية . لهذا السبب إن من الملح أن ننفض بنزع السلاح التقليدي على الصعيد الاقليمي في سباق نزع السلاح العام والكامل .

ويسعد وفد بلدي إذ يرى أن الاتجاهات الايجابية التي تسمح الان بإيجاد حلول لشتى الصراعات الاقليمية ودون الاقليمية قد أدت الى الحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية وتخفيضها بشكل تدريجي ، الامر الذي سيؤدي الى تحسين المناخ السياسي في بعض المناطق التي تسودها صراعات .

وفي أمريكا الوسطى ، يبذل جهد على الصعيد الاقليمي للتقريب بين بلدان المنطقة ، وهذا يجعلنا نتحرك تدريجيا ولكن بشكل لا رجعة فيه صوب استئصال الحروب وأعمال العنف ، وصوب تحقيق التنمية الاقتصادية والتعاون . وقد ظهرت هذه الروح بوضوح في الاتفاقات التي وقعها رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في شتى اجتماعات القمة التي عقدوها . وينبغي في هذا السياق أن ننوه بشكل خاص باتفاقات اسكيبولاس الثانية التي فوضت بإنشاء لجنة للأمن فيما بين بلدان أمريكا الوسطى من أجل تدعيم عملية احلال السلم وتعميم الديمقراطية وبناء مناخ الثقة والأمن في تلك المنطقة . وتهدف لجنة الأمن التي انبثقت عن اتفاقات اسكيبولاس الثانية ، والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ أمريكا الوسطى ، الى :

"التأكد من أن القوات المسلحة لبلدان المنطقة ستكون قوات دفاعية لحماية سيادة الدول ونظامها الداخلي ، وليست هجومية ، والتأكد من أن القوات المسلحة لبلدان المنطقة ستكون في حالة توازن معقول ، وأن أعدادها ومعداتنا لا تشكل أي تهديد للبلدان المجاورة ، وتحديد نموذج جديد لأمن بلدان أمريكا الوسطى يقوم على التعاون والتنسيق والاتصال والوقاية بهدف التوصل الى التزامات فيما يتعلق بالوجود العسكري الاجنبي في المنطقة" .

ونظرا لأن نزع السلاح يشكل أحد الأركان الأساسية للسياسة الخارجية لحكومة نيكاراغوا فإننا نؤيد التزام بلدان المنطقة القوي بالقضاء على سباق التسلح ، وتخفيض القوات والمواد الحربية ، واستخدام الموارد التي يفرج عنها نتيجة لذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان أمريكا الوسطى . وتحقيقا لهذه الغاية ، ستواصل نيكاراغوا تشجيع المفاوضات المتعلقة بتعزيز أمن بلدان المنطقة وضمان قيام الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بالتحقق من الامتثال لهذه الاتفاقات .

وفي مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء جمهورية بلدان أمريكا الوسطى في انتيفوا بغواتيمالا في شهر حزيران/يونيه الماضي ، أعلن الرؤساء ما يلي :

"ينتهي العنف إلى فترة من التاريخ لن ننساها ، ولكن لن نكررها .

وعلىنا الآن أن نختار سبلا جديدة . ولكي نعبر عن الإرادة الشعبية ، قلنا إننا لا نريد أي حروب وأعمال عنف أخرى ، وأنه ينبغي بدلا من ذلك أن نضع طاقة الشعوب في خدمة التنمية وفيما يحقق مصالح شعوب أمريكا الوسطى" .

واتساقا مع هذه الاتفاقات ، تحت نيكاراغوا بشدة على استكمال عملية المفاوضات الإقليمية بشأن الأمن والتحقق وتحديد الأسلحة والحد من التسلح .

وتتحقيقا لهذا الغرض اقترحت نيكاراغوا في الاجتماع الذي عقدته لجنة الأمن في سان خوزيه في شهر تموز/يوليه الماضي تجميد الأسلحة الهجومية عند مستواها الحالي .

إننا نشجع قيام الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بالتحقق في مجال نزع السلاح ، وفي المرحلة الحالية من المفاوضات تشجع نيكاراغوا اعتماد معايير واجراءات لوضع حدود قصوى للأسلحة والقوات العسكرية . ونؤيد - في نفس الوقت - اعتماد مخطط تقييمي لايجاد توازن معقول للقوات .

وكجزء من الاجتماعات الجارية ، اجتمعت لجنة الامن مرة أخرى في مان سلفادور في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ من أجل النظر في مسألة تعزيز الثقة بين بلدان أمريكا الوسطى "من أجل تيسير تعزيز عمليات اقامة السلم في المنطقة واقامة الديمقراطية وتحقيق المصالحة على الصعيد الداخلي" . (A/45/642 ، ص ٣)

وستقوم لجنة الامن في اجتماعها القادم بدراسة :

"المعايير التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لدى تحديد الاحتياجات العسكرية ، وفقا لواقع كل بلد وذلك بهدف ايجاد توازن معقول أو توازن نسبي وشامل في المنطقة" . (المرجع نفسه ، ص ٥)

لقد أعربت رئيسة جمهوريتنا السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو ، بوضوح عن التزام نيكاراغوا بالسلم والديمقراطية والتقدم الحاسم صوب نزع السلاح ، وذلك في البيان الذي أدلت به منذ بضعة أيام في الاحتفال بيوم الأمم المتحدة . لقد قالت : "إننا رفضنا العنف واخترنا طريق السلم والحرية ، وقد أبعدت فكرة الحرب ، التي أصبحت كابوما بالنسبة للأسرة النيكاراغوية ، عن أذهان رجالنا ونسائنا وأطفالنا" .

هذه هي الروح الجديدة السائدة اليوم في نيكاراغوا ، وهي التي تملأنا بالثقة وتؤكد ايماننا بإمكانية ايجاد حلول لمشاكل بلداننا ، تلك المشاكل التي تضرب بجذورها لا في عقول شعوبنا فحسب بل أيضا في تاريخ مجتمعاتنا وثقافتها .

لقد بدأت نيكاراغوا تتحرك صوب نزع الطابع العسكري . وقد انهينا الحرب ، التي لم تجلب طيلة سنوات عديدة سوى الموت والحزن لشعبنا ، وقمنا بنزع سلاح المقاومة النيكاراغوية وتخفيض الجيش الوطني بثلث حجمه في نهاية ١٩٨٩ . بحيث أصبح

قوامه ٣٣ ألف جندي بعد أن كان أكثر من ٩٠ ألفا . ونحن ملتزمون - بنفس هذه الروح التي سادت على الصعيد الوطني - بإقرار السلم في المنطقة . إن الجهود الفردية والمشاركة التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالامن والتحقق والحد من الأسلحة وتحديدها ، تمكننا من احراز تقدم صوب نزع الطابع العسكري عن المنطقة .

إن بلادي ، كي تبني تدريجيا منطقة سلمية مستقرة ، تهتم بمضة خاصة بالشروع - في اطار الامم المتحدة - في عملية لجعل أمريكا الوسطى منطقة سلم وتعاون ، وذلك في ضوء التقدم الحقيقي الذي احرزه كل بلد على حدة وفي ظل الحالة الاقليمية الناجمة عن تلك الجهود . ونحن لا ننظر الى هذا العمل باعتباره ممارسة ذهنية أو مجرد اعلان بل باعتباره تأكيدا للحقائق الواقعة التي نعوغها . ونيكاراغوا تؤيد هذه المبادرة بومفها جزءا من تحرك عام صوب الديمقراطية والتعاون ونزع الطابع العسكري عن المنطقة لإننا مقتنعون بالفوائد التي يمكن أن تعود بها لا على المنطقة دون الاقليمية فحسب بل على منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

إن أحد الجوانب الهامة للغاية في هذه المبادرة هو طابعها العملي على نحو بارز . إن من شأنها أن تكون عملية تدريجية تتم ونحن نتحرك صوب الديمقراطية والتعاون والامن في كل بلد على الصعيد دون الاقليمي . وهي تبين بوضوح أهمية تعزيز التفاعل عميق الجذور للعمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقائها في النهاية .

إن الموقع الجغرافي لأمريكا الوسطى يجعلها منطقة مثالية للعبور والربط بين المحيطات ، فالتاريخ المثير للمنطقة واحداث السنوات العشر الاخيرة قد أرست الاساس لأحد أشد جهود السلم أثرا . واليوم ، في ظل الظروف الاقليمية الجديدة وبفضل المناخ العالمي الحالي لا يوجد من يشك في أن مستقبل أمريكا الوسطى يكمن في تعزيز السلم والديمقراطية والتنمية وهي مبادئ تكون - الى جانب المصالحة - الدعائم الاساسية لسياسة بلدي الخارجية .

وفي هذا الاطار تكتسي اتفاقات امكيبولاس السارية اليوم أهمية متزايدة ولا بد من زيادة تعزيزها . وفي هذا الصدد ، يعتقد وفدنا أن جعل منطقة أمريكا الوسطى منطقة سلم وتعاون من شأنه أن يكون برهاناً جديداً على الإرادة السياسية لشعوب وحكومات أمريكا الوسطى وإصرارنا على إحراز تقدم في إقامة منطقة سلمية تكون فيها الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا .

إن أمريكا الوسطى ، بوصفها منطقة سلم وتعاون ، تدرس امكانية التخفيض التدريجي للأسلحة والأشخاص العسكريين بغية نزع الطابع العسكري عن المنطقة في نهاية المطاف . وقد يتضمن ذلك أيضاً إبعاد الأسلحة النووية عن المنطقة ، تماشياً مع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة ثلاثيولكو التي نعتقد أنها الاطار الملائم الذي يمكن في سياقه تنظيم عدم انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالإضافة الى حظر أسلحة التدمير الشامل . وقد ندرج أيضاً - ضمن جملة أمور - حظر نقل أية أسلحة نووية أو كيميائية أو بيكتريولوجية عبر منطقة السلم بالإضافة الى حظر الاتجار غير المشروع من الأسلحة في هذه المنطقة .

ومن الضروري أن نكرر أن إقامة منطقة سلم وتعاون في أمريكا الوسطى يجب أن تكون عملية تدريجية . قد بدأت بالفعل من بعض الوجوه وذلك بالتقدم المحرز في حل بعض المشاكل الأشد إلحاحاً في المنطقة ، مثل انتهاء الحرب في نيكاراغوا . لكن لا بد من زيادة تدعيم هذه الجهود . ولا بد أن تتماشى هذه العملية أيضاً مع الاتفاقات التي تسعى التوصل إليها في لجنة الأمن ونزع السلاح دون الإقليمية ، ومع التقدم المحرز في المحادثات الثنائية الجارية حالياً بين بلدان أخرى من المنطقة .

وفي رأينا أن إقامة منطقة سلم وتعاون في أمريكا الوسطى من شأنها أن تكون خطوة هامة صوب هدف نزع السلاح العام والكامل الذي نتقاسمه ، ومن شأنها أن تشكل أيضاً إسهاماً هاماً في الجهود التي تبذل في شتى بقاع العالم لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية . ومن شأن تدابير نزع السلاح في منطقتنا أن تعزز أمن كل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

وفي إطار ما بين الدول الأمريكية تؤيد نيكاراغوا ايجاد نموذج جديد للأمن الاقليمي يستعاض فيه عن التاكيد على الجانب العسكري بالتعاون الاقتصادي والسياسي في سياق تسوية الصراعات ، ونزع السلاح والبيئة ومشاكل القضاء على الاتجار غير المشروع في المخدرات والتكامل والتنمية .

إن اقامة منطقة سلم وتعاون في أمريكا الوسطى يجب أن تكون مكملة للجهد الأخرى التي تبذل من منطقة أمريكا اللاتينية ، وفي هذا السياق ، علينا أن نذكر المفهوم الجديد للأمن الوارد في اعلان غالاباغوس وهو اتفاق خاص بالسلم والأمن والتعاون لدول الانديز ، وقّعه رؤساء دول بيرو وبوليفيا واكوادور وكولومبيا وفنزويلا في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٩ ، وقد عمم بوصفه الوثيقة CD/1011 لمؤتمر نزع السلاح .

وعلىنا أن نبرز على الأخص محتوى الاعلان المشترك الذي وقعته الأرجنتين والبرازيل في المؤتمر الرابع للطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٠ آب/اغسطس إلى ١٤ أيلول/سبتمبر . وقد أكد البلدان من جديد في هذا الاعلان التزامهما الصارم بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية بكل أشكالها . وبالمثل فإننا نرى أن الاقتراح الهام الذي عرضه رئيس فنزويلا ، السيد كارلوس اندريس بيريز ، في بيانه أمام الجمعية العامة وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، جدير بأن ينظر فيه باهتمام خاص في إطار المنظمة . فقد اقترح أن تتفق الحكومات على إجراء تخفيض قدره ١٠ في المائة من ميزانياتها العسكرية ، وأن تستخدم المبالغ الموفرة في تمويل صندوق للأمم المتحدة من أجل التنمية الاجتماعية بهدف معالجة الفقر الذي يعيش فيه مئات الآلاف من الأطفال في العالم معالجة حاسمة . وهذه المبادرات ومنها مبادرتنا تنبع من روح الابداع التي تنظر أمريكا اللاتينية في ضوءها إلى متطلبات الأمن والتعاون الجديدة .

وبرغم التقدم الذي أحرز على الساحة السياسية الدولية ، ما زال نزع السلاح أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي . وثمة فرصة ممتازة متاحة الآن لاحتراز التقدم في مجال نزع السلاح ، ولاسيما في الميادين التي كان من المستحيل ، منذ سنوات قليلة فحسب ، إيجاد أي نوع من أنواع الالتزام فيها . وينبغي إجراء المزيد من الاستكشاف لوسائل تحقيق الأهداف عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة - مع التمسك الدقيق على الدوام بمبدأ المساواة والمعاملة بالمثل .

وقد تعزز هذا المناخ الدولي الجديد بالمبادئ التي أدت في الواقع إلى قيام الأمم المتحدة منذ ما يزيد عن ٤٠ عاما ، الأمر الذي يوحي بأن المنظمة ستلعب دورا أكثر فعالية في تسوية الخلافات ومنع اندلاع المنازعات . ويجدر أن نشير في هذا الصدد إلى محتوى البيان المشترك الصادر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمعنون "المسؤولية عن السلم والحرب في عالم متغير" والذي يبين أن :

"بمقدور الأمم المتحدة القيام بدور قيادي في القضايا ذات الاهتمام العالمي . وسوف نساند بهمة الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تطبيق وتعزيز مبادئ ونظام السلم الدولي والامن والتعاون الدولي ، المحددين في الميثاق" . (A/45/598 ، ص ٦)

ووفدنا مهتم اهتماما خاصا بأن تؤدي الأمم المتحدة دورا متعاضدا الهاميا ومركزيا في المفاوضات الدائرة حول نزع السلاح ، وقد آن الاوان تماما للقيام بذلك الدور بالنظر إلى التغييرات المؤسسية التي نشهدها . ويتجلى هذا الدور المركزي للأمم المتحدة في الآلية الفعالة المتعددة الأطراف التي أضفت على النظام الدولي بعض الاستقرار . وكما يبين التقرير المعنون "دراسة شاملة عن الأسلحة النووية" والذي قدم إلى الجمعية العامة منذ ١٠ سنوات :

"الدينا مؤسسة ، تتمثل في الأمم المتحدة ، ينبغي الاستعانة بها في جميع الأغراض والمراحل ذات الصلة بعملية نزع السلاح أي التفاوض والاتفاق والتنفيذ والتحقيق والتصديق حيثما يكون ذلك ضروريا" . (A/45/392 ، ص ١٧٧)

إن بلدان أمريكا الوسطى بعامة ، ونيكاراغوا بخاصة ، تعرف من تجربتها الذاتية الدمار الذي تسببه الحرب والذي لا يمكن إصلاحه ، ونحن ندرك جيدا أن الذي يخسر دوما هو الشعوب ذاتها . وستظل نيكاراغوا في طليعة المؤيدين للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لصالح نزع السلاح ، النووي والتقليدي على السواء ، ولصالح حظر استحداث وانتاج واجتياز الأسلحة الكيميائية . ونحن نقول ذلك انطلاقا من السلطة المعنوية النابعة من جهودنا الخاصة وجهود منطقة أمريكا الوسطى المؤيدة لتهدئة المنطقة وإقامة الديمقراطية وتدعيمها وجهودنا الرامية للنهوض بالتنمية في منطقتنا .

لقد انهكت شعوبنا وأفقرت ، ولا يوجد مجال للتغافل عن ذلك ونحن نتكلم بالنيابة عن أسرى مصالح بلدنا ومصالح الأغلبية الساحقة من سكانه . وليس هناك التزام أهم مما ذكرناه الآن بالنسبة لحكومتنا التي عقدت العزم على

أن تقهر التخلف الذي طال أمده . وأنا واثق من أن هذه هي تطلعات مجتمع نيكاراغوا بأسره . ونناشد من هنا المجتمع الدولي الآن أن يؤيد مبادرتنا للتشجيع على إنشاء منطقة للسلم والتعاون بين بلدان أمريكا الوسطى الخمسة . وهذا من شأنه أن يكفل بالنجاح واحداً من أنجح جهود الأمم المتحدة في دعم السلم والأمن الدوليين .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ اللجنة غدا ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في المرحلة الثانية من أعمالها ، بموجب برنامج عمل اللجنة وجدوله الزمني ، فتتظر في مشاريع القرارات المتعلقة بجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وهي البنود من ٤٥ إلى ٦٦ و ١٥٥ وتتخذ قرارات بشأنها . ولعل الأعضاء يذكرون أنه بموجب برنامج عمل اللجنة وجدوله الزمني ، خصمت ٢٦ جلسة لهذه المرحلة من مراحل عملنا . وأنوي ، كما كان الحال في الممارسات السابقة ، أن أخص الجزء الأول من هذه المرحلة ، وتتراوح جلساته بين ١٠ و ١٢ جلسة تقريبا ، لتقديم مشاريع القرارات والتعليق عليها . وأحث الوفود التي تود تقديم مشاريع قرارات أو تود التعليق عليها أثناء هذه المرحلة من عمل اللجنة على أن تسجل اسماءها في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكنها . وبعد ذلك تبدأ اللجنة في مرحلة البت في مشاريع القرارات المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح .

وسأبلغ الأعضاء بما يتوافر لدي من معلومات إضافية في هذا الصدد في مرحلة لاحقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠